



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:



أثر خصائص المؤسسات في إختيار السياسات المحاسبية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت إشراف:

د.مزياني نور الدين

من إعداد الطلبة:

▪ الواهم مصابح أنفال


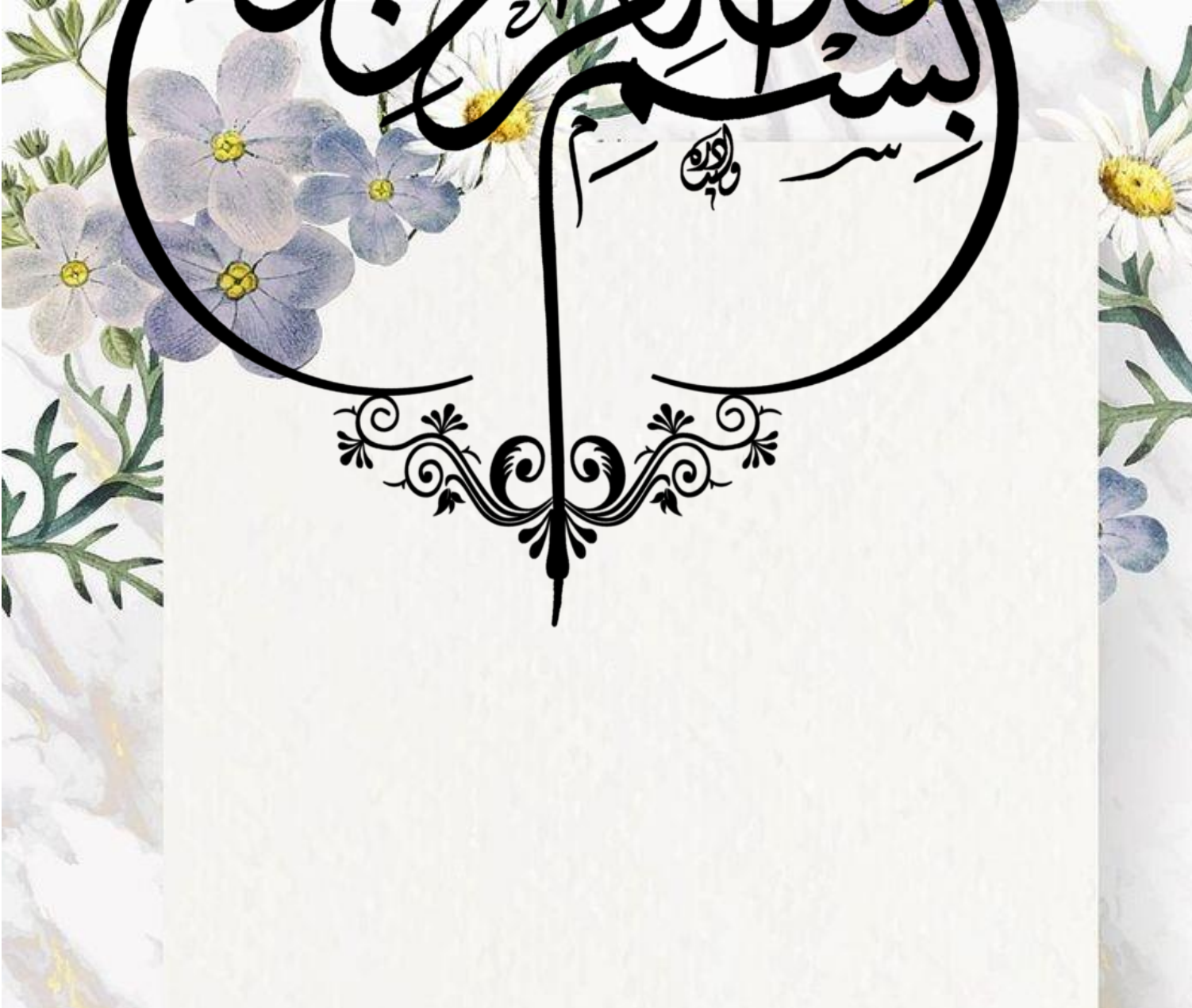
▪ شلف أيمن

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شلابي عمار	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
مزياني نور الدين	أستاذ تعليم عالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقررا
د.عمارة مريم	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان

الحمد لله الذي ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة وأثار لنا دربنا ووقفنا في مسيرتنا العلمية
نتقدم بخالص الشكر والتقدير والإحترام الى الأستاذ الدكتور "مزياني نور الدين" الذي لم يبخل
علينا

بكل ما لديه من معلومات ومراجع، وعل كل ما قدمه لنا من وتوجيهات

طيلة إنجاز هذه المذكرة

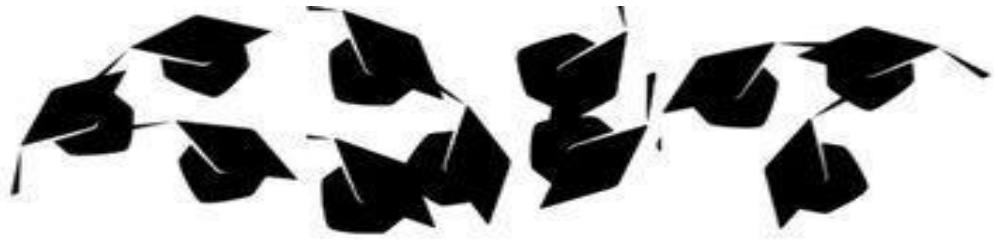
نشكر أيضا الأستاذة الدكتورة "لخشين عمير" على مساعدتها ومقادمتنا لنا من نصائح
ومعلومات ولا ننسى أن نشكر الأستاذة "جمعي سارة" على الجهود التي قدمتها لنا
من أجل إتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام وبالأخص الأستاذة "عمارة مريم" والأستاذ

تريعات أيمن" على ما قدموه لنا من نصائح وتوجيهات "

كما لا ننسى أن نشكر عائلاتنا الذين ساندونا خلال إنجاز هذه المذكرة وكانوا لنا مصدر أمل

وننقد بالشكر لأصدقائنا المقربين على مساندتهم لنا، كل الزملاء والزميلات



إهداء

إلي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأثره إلا بعفوك
ولا تطيب الحجة إلا بعفوك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الشمس التي تضيء حياتي بحبها ودفننا "أمي" الغالية

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز "أبي" الحبيب

إلى أحبائي أخي وأختي "عبد الرحمان وبشرى"

إلى من أورتني طيبة القلب وحب الخير "جدتي" الغالية

إلى من تتحمل فضة في شعره وذهبا في قلبه "جدي" الغالي

إلى أعز الناس على قلبي "خالي" العزيز

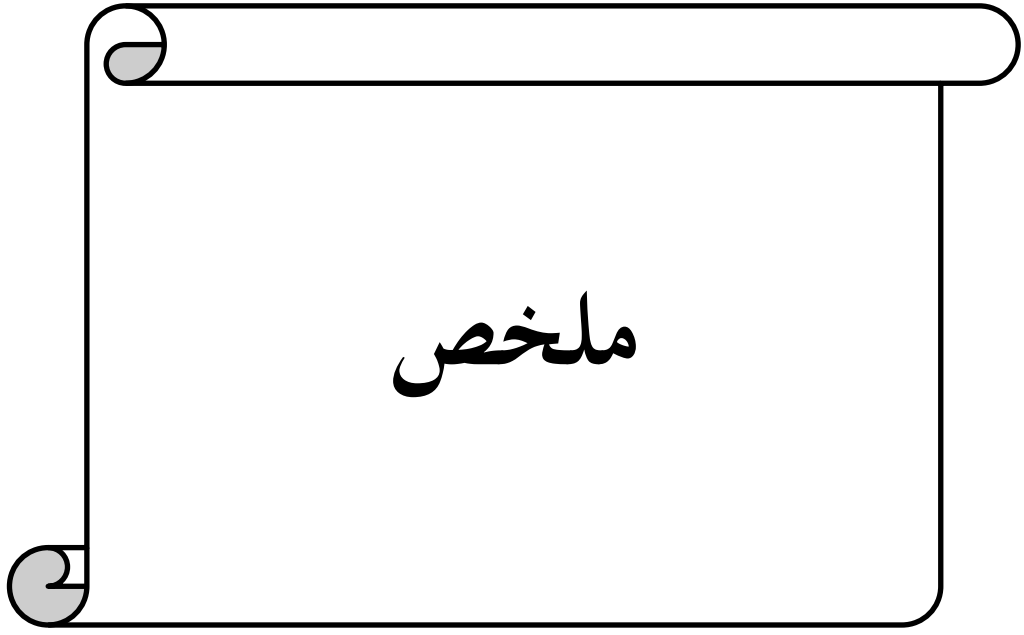
إلى صديقات العمرر "وميساء ويسرى"

للأصدقاء الذين أصبحوا عائلة

أنفال







ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح وشرح كيف تؤثر خصائص المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في عملية إختيار السياسات المحاسبية من طرف الإدارة، ولبلوغ أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال جمع معلومات تفيد الدراسة من الكتب والأطروحات والمجلات العلمية وغيرها من المراجع، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فلقد تم الإعتماد على المنهج التحليلي من خلال توزيع استبيان على عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، ولقد تم توزيع 60 استبانة وتم الحصول على 34 استبانة قابلة للدراسة وذلك بالإعتماد على تحليل الإستبيان على البرنامج الإحصائي وتم التعليق على النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات، ولقد توجت الدراسة بأنه هناك مجموعة من العوامل والمحددات التي تتبعها الإدارة عند اختيارها للسياسة المحاسبية المناسبة، كذلك تم التوصل الى أنه هناك بعض الخصائص التي لا تؤثر في اختيار السياسات المحاسبية والبعض الأخر لا يؤثر فيها، وفي ظل النتائج أوصت الدراسة بمايلي:

يجب على الإدارة اتباع وتطبيق سياسات محاسبية تتماشى وتتلائم مع ظروف المؤسسة وخصائصها؛ يجب ان تكون السياسات المحاسبية المختارة فعالة لأجل ضمان إعداد قوائم مالية تتصف بالمصداقية والشفافية.

الكلمات المفتاحية: السياسات المحاسبية، عوامل إختيار السياسات المحاسبية، تصنيف السياسات المحاسبية

Abstract :

This study aimed to highlight the impact of the characteristics of Algerian economic institutions on the process of selecting accounting policies by management. To achieve the study's objectives, a descriptive approach was adopted in the theoretical aspect, through gathering information from books, theses, scientific journals, and other references. As for the practical aspect, an analytical approach was employed by distributing questionnaires to a sample of Algerian economic institutions. Sixty questionnaires were distributed, with thirty-four usable ones obtained. These were analyzed using the SPSS statistical program, and the results were commented on and hypotheses were tested. The study concluded that there are several factors and determinants followed by management when choosing appropriate accounting policies. It was also found that some characteristics influence the choice of accounting policy while others do not.

Keywords : accounting policies, factors influencing accounting policy selection, classification of accounting policies.



قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	الشكر
	الإهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية.	
06	تمهيد الفصل الأول
07	المبحث الأول: أساسيات حول السياسة المحاسبية
07	المطلب الأول: ماهية السياسة المحاسبية.
10	المطلب الثاني: محددات اختيار السياسات المحاسبية.
12	المطلب الثالث: تصنيفات السياسة المحاسبية والافصاح عنها.
12	المبحث الثاني: الطرق والسياسات المحاسبية حسب نظام SCF
14	المطلب الأول: طرق التقييم (القياس)
14	المطلب الثاني: طرق تقييم التثبيثات
16	المطلب الثالث: طرق تقييم المخزونات
16	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
16	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية
21	المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
23	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية	

25	تمهيد الفصل الثاني
26	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
26	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة
33	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة
37	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
37	المطلب الأول: النتائج
88	المطلب الثاني: المناقشة
89	خلاصة الفصل الثاني
90	الخاتمة
94	قائمة المراجع
97	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	عينة الدراسة	(1-1)
28	توزيع العينة حسب العمر	(2-2)
29	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	(2-3)
30	توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي	(2-4)
31	توزيع العينة حسب الأقدمية	(2-5)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	المجالات الأساسية للسياسة المحاسبية	(1-1)
29	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير العمر	(1-2)
30	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	(1-3)
31	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	(1-4)
32	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب متغير الأقدمية	(1-5)
39	حساب النتائج	(1-6)
40	جدول سيولة الخزينة	(1-7)
40	قائمة المركز المالي	(1-8)
41	إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل	(1-9)
41	إدراج تمويل التثبيتات الغير قابلة للإهلاك	(1-10)

قائمة المختصرات والرموز

<u>الرمز</u>	<u>اللغة الأجنبية</u>	<u>اللغة العربية</u>
<u>Scf</u>	<u>Système comptable financier</u>	النظام المحاسبي المالي
<u>Fifo</u>	<u>First in first out</u>	الوارد أولاً صادر أولاً
<u>Lifo</u>	<u>Last in first out</u>	الوارد أخيراً صادر أولاً
<u>Cump</u>	<u>Coût unitaire moyen pondéré</u>	التكلفة الوسطية المرجحة

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
97	الإستبيان	01
104	مقاييس النزعة المركزية	02
107	معامل ألفا كرونباخ	03
108	معامل الارتباط	04



مقدمة

تعد السياسات المحاسبية بمثابة العمود الفقري لأي منشأة أو مؤسسة تسعى لتحقيق أهدافها وضمن استمراريتها؛ فهي تعتبر أسلوب للتعبير عن طريقة العمل المتبعة من طرف المؤسسات بهدف توضيح وتفسير الأحداث المالية داخل المؤسسة.

وهي تتضمن مجموعة المبادئ والأسس والإجراءات التي تتخذها إدارة المؤسسة من أجل إعداد وعرض القوائم المالية لذلك فإن السياسات المحاسبية التي تتبناها المؤسسة في إعداد قوائمها المالية سوف تؤثر بالتأكيد في قرارات المستخدمين الذين يعتمدون على تلك القوائم في إتخاذ قراراتهم لذلك تسعى الإدارة لإختيار سياسات محاسبية مناسبة تتوافق مع مصالحها وتساهم بشكل جيد في تعظيم ربحها.

وتختلف السياسات المحاسبية باختلاف خصائص المؤسسة {طبيعة النشاط، حجم المؤسسة ...}، بحيث تلعب هذه الأخيرة دورا حاسما في اختيار السياسات المحاسبية التي تناسبها وتلبي احتياجاتها كل خاصة تؤثر بطريقة معينة في اختيار الإدارة للسياسة المناسبة وسوف نتعمق أكثر في هذا الموضوع من خلال هذه الدراسة.

بشكل عام تعتبر السياسات المحاسبية أداة أساسية لضمان الإمتثال إلى المعايير واللوائح المحاسبية (قوائم مالية) وتعزيز الثقة بين المستثمرين والجهات المعنية، فإذا تم إتباعها بشكل صحيح فإنها سوف تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وضمن استمراريتها في المستقبل.
إشكالية الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية: هل تؤثر خصائص المؤسسات في إختيار السياسات المحاسبية في البيئة الجزائرية؟

ولمعالجة الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر طبيعة نشاط المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية؟
- هل يؤثر حجم المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية المؤسسات الجزائرية؟
- هل يؤثر نوع المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية؟
- هل يؤثر عدد العمال في المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

توجد العديد من العوامل المحددة لخصائص المؤسسات التي تؤثر في إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية الناشطة وفق التشريع المحاسبي الجزائري.

الفرضيات الثانوية:

- تؤثر خاصية نوع المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية الناشطة في المؤسسات الجزائرية؛
- تؤثر خاصية حجم المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية الناشطة في المؤسسات الجزائرية؛
- تؤثر خاصية قطاع نشاط المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية الناشطة في المؤسسات الجزائرية؛
- تؤثر خاصية عدد العمال في المؤسسة في إختيار السياسات المحاسبية الناشطة في المؤسسات الجزائرية.

أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع:

- تكتسب الدراسة أهميتها من خصائص المؤسسات الاقتصادية التي تؤثر في السياسات المحاسبية والتي بدورها تؤثر في المعلومات المالية ومستخدميها الأمر الذي يدفع الطالب الى فهم هذا التأثير؛
- تنبع أهمية الدراسة عن إختيار أنسب البدائل وذلك من خلال المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات محل الدراسة الأمر الذي يدفع الطالب الى كيفية اعتماد وإختيار السياسة المناسبة؛
- معرفة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالجوانب المحاسبية لما لها من أهمية؛
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع نظرا لعلاقته بالتخصص محاسبة وجباية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة وفهم تأثير خصائص المؤسسات الاقتصادية في إختيار السياسات المحاسبية، أما الأهداف الفرعية فتتمثل في:

- السعي من خلال هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية للموضوع وإختبار الفرضيات؛
- تقديم الإطار المفاهيمي للسياسات المحاسبية؛
- التعرف على مدى أهمية السياسات المحاسبية في تحقيق المصداقية والشفافية في اعداد القوائم المالية؛
- دراسة أثر خصائص المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في عملية إختيار السياسات المحاسبية؛
- التعرف على كيفية إختيار السياسات الأنسب وتغييرها من طرف الادارة.

▪ التعرف على المحددات التي تتبعها الإدارة في إختيار السياسات المحاسبية.

صعوبة الدراسة:

▪ عدم تجاوب بعض عينة أفراد مجتمع الدراسة مع الإستبيان الموزع لهم؛

▪ نقص وندرة المراجع

منهج الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى السياسات المحاسبية من تعاريف أساسية وتصنيفات ومحددات مع التطرق إلى تبيان طرق الإفصاح عنها. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فلقد إعتمدنا على المنهج الوصفي وفق أسلوب المسح بالعينة، من خلال إستمارة إستبيان موجهة لعينة متمثلة في محاسبين ورؤساء مصالح المحاسبة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك للحصول على معلومات تساعد في بناء الدراسة، وتحليل النتائج المتحصل عليها من برنامج SPSS.

تقسيمات البحث:

من أجل العرض الشامل والموفق لهذه الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين تسبقهما مقدمة شاملة حول الموضوع وتليهم خاتمة تشرح صحة الفرضيات وتحلل النتائج المتوصل إليها وكان التقسيم كالآتي:

الفصل الأول: والذي هو بعنوان أساسيات حول السياسات المحاسبية ولقد تناولنا فيه ثلاث مباحث

رئيسية

حيث تناولنا في المبحث الاول الادبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية وهذا المبحث بدوره قسم إلى ثلاثة مطالب، في المطلب الاول تناولنا مفهوم وأنواع السياسات المحاسبية، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى محددات اختيار السياسات المحاسبية من طرف الإدارة أما في المطلب الثالث فلقد تناولنا تصنيفات السياسات المحاسبية وكيفية الإفصاح عنها.

تطرقنا في المبحث الثاني الى طرق التقييم حسب نظام المالي والمحاسبي، وقد تم تقسيم هذا المبحث بدوره إلى مطلبين مطلب خاص بطرق تقييم المخزونات ومطلب خاص بطرق تقييم التثبيثات. بالنسبة للمبحث الثالث والأخير في هذا الفصل، فلقد تطرقنا فيه للدراسات السابقة، وقد قسم لمطلبين مطلب خاص بالدراسات السابقة والثاني يشرح موقع الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة ميدانية أين قمنا بتوزيع إستبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وطبعاً كالفصل الأول تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول خاص بالطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة والمبحث الثاني فهو خاص بتحليل نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها ومناقشته.

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر السياسات المحاسبية محور أساسي في اعداد وتنظيم القوائم المالية، بحيث تلعب دورا هاما في ضمان مصداقية وشفافية المعلومات المالية، كما تسهل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة وتحقق التوازن بين مختلف أصحاب المصلحة (مستثمرون، موظفون، والجهات الحكومية ...)

من خلال هذا الفصل سوف نتعرف على الإطار النظري للسياسات المحاسبية من مفهوم وأنواع وغيرها، وكذا سوف نتطرق الى المحددات التي تعتمدها المنشآت في اختيار السياسة المناسبة وأيضا الدراسات السابقة التي لها صلة مع موضوع الدراسة.

ويتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول: أساسيات حول السياسات المحاسبية

المبحث الثاني: الطرق والسياسات المحاسبية حسب نظام SCF

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: أساسيات حول السياسات المحاسبية

لقد تعدد وتنوع مفهوم السياسات المحاسبية من طرف الباحثين كل حسب أفكارهم ووجهة نظرهم ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق أكثر إلى المفاهيم الأساسية للسياسة.

المطلب الأول: ماهية السياسات المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم السياسات المحاسبية

يمكن وصف السياسة بصفه عامه بانها المنهج اللازم العمل به وهي مجموعه القرارات المتعلقة بتنفيذ الامر ما، فالسياسة تمثل مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي تحدد السلوك والقرارات في مجتمع معين. تستخدم السياسة لتوجيه العمل، تحديد الأولويات، وتحقيق الأهداف. يُعتبر فهم السياسة أساسياً للمشاركة الفعالة في صناعة القرارات وتشكيل المستقبل.¹

يرى "محمود ماهر رسلان" السياسة المحاسبية بمفهومها الواسع مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحكم عملية القياس والافصاح والعرض الواردة بالتقارير المالية للمنشأة في مجمع معين هي مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحدد أسس القياس والافصاح والعرض للبيانات المالية الواردة بالتقارير المالية.²

أما "حسن توفيق مصطفى" يعرف السياسة المحاسبية بانها "مجموعه المعايير والقواعد المحاسبية التي تحدث أسس القياس والافصاح والعرض للبيانات بالتقارير المالية للمنشأة ويتم اختيار هذه المعايير والقواعد من بين جميع المعايير والقواعد المحاسبية العامة والمقبولة في المجتمع الذي تعمل فيه المنشأة، وتقع مسؤولية هذا الاختيار على ادارة المنشأة، وعلى مدقق الحسابات الخارجي المستقل للتأكد من مدى صحة وملائمة المعايير والقواعد المحاسبية المستخدمة".³

¹سليمان عتير، مرونة إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص3.

²ماهر محمود رسلان، العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 12، العدد 2، جامعة 1992، ص55.

³د. حسن توفيق مصطفى، العوامل المؤثرة في إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة لعربي ابن مهدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص756، ص757.

الفصل الأول..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية

تعتبر السياسات المحاسبية حسب الدكتور "سليمان عتير" أنها جزء من المبادئ المحاسبية التي تحدد كيفية تطبيق الاساليب والاجراءات المحاسبية، تعمل هذه الأخيرة كدليل وإطار عام لتوجيه عملية التقييم المحاسبي وضمان دقه وشفافية البيانات المالية التي يتم تطبيقها.⁴

كذلك عرفها هذا الأخير بأنها تمثل القرارات والاختيارات التي تتخذها إدارة الشركة فيما يتعلق بتطبيق الاساليب المحاسبية المعتمدة لقياس وتقديم العمليات المالية، وتحدد المبادئ التوجيهية التي يجب اتباعها في عملية التقييم المحاسبي.⁵

بشكل عام يتم تطبيق الاساليب المحاسبية وفقا للسياسات المحاسبية لضمان توافق العمليات المالية مع المعايير المحاسبية المعترف بها دوليا بالإضافة الى توجيهات حول كيفية تقديم هذه المعلومات بطريقة موثوقة وشفافة ومن التعاريف السابقة يمكن القول ان السياسات المحاسبية تشمل الاسس والقواعد والاجراءات والمعالجات والمحاسبية التي يقوم بها محاسب المنشأة من خلال اعداد وعرض القوائم المالية.

الفرع الثاني: أنواع السياسات المحاسبية:

نميز بين ثلاث انواع للسياسات المحاسبية⁶:

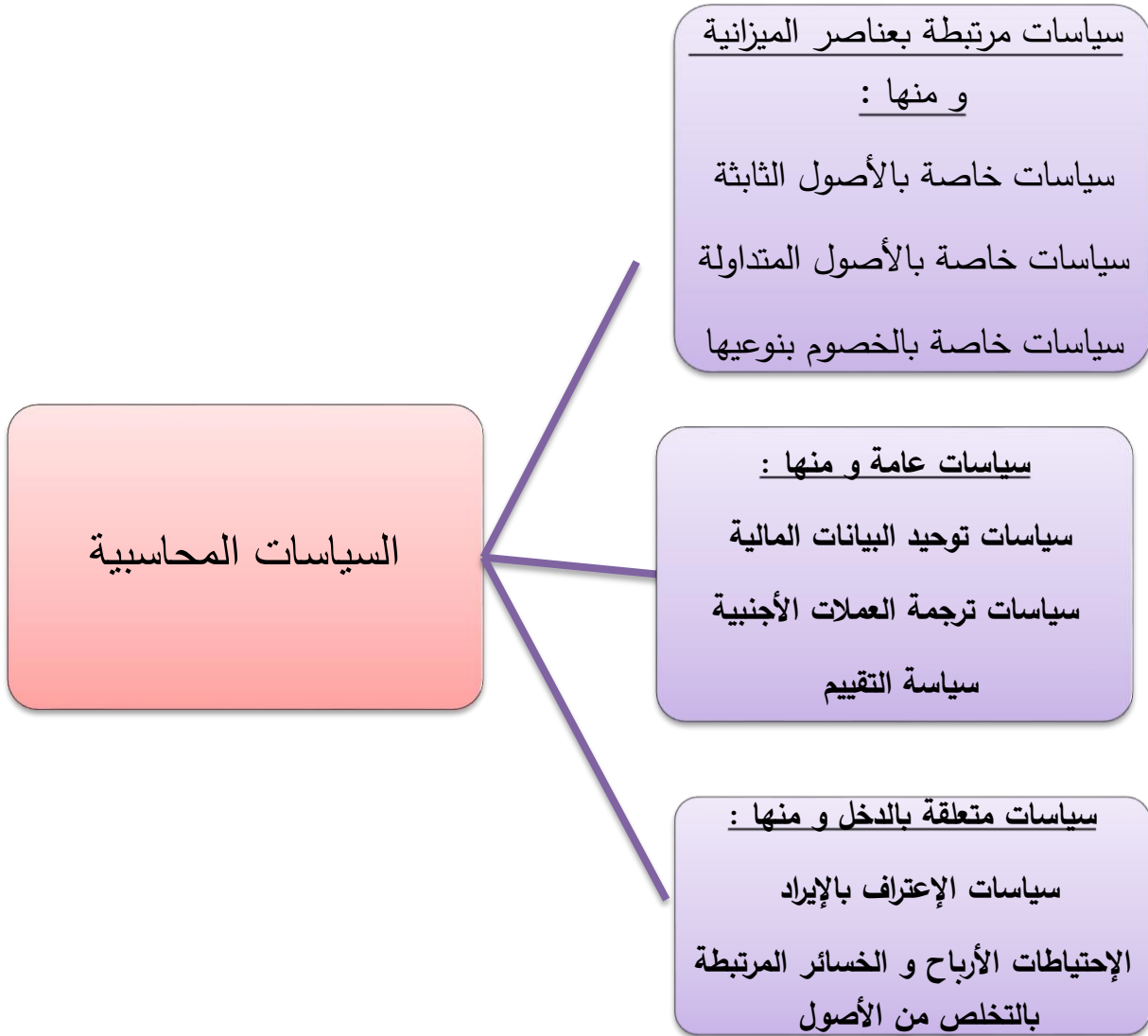
- 1) سياسات مرتبطة بعناصر الميزانية: وتتمثل في سياسات خاصة بالأصول وسياسات خاصة بالخصوم.
- 2) سياسات مرتبطة بعناصر قائمة الدخل: وتخص سياسة الاعتراف بالإيرادات سياسات تكوين الاحتياطات سياسات المكاسب والخسائر المرتبطة بالتخلص من الاصول.
- 3) سياسات عامة ومنها: سياسة توحيد البيانات المالية سياسة ترجمة القوائم المالية سياسات التقييم.

⁴سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁵سليمان عتير، نفس المرجع السابق، ص4

⁶ قطيب عبد القادر، العوامل المؤثرة على إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، 2017، ص39.

الشكل (1): المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية



المصدر: احمد محمود يوسف، أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة قطر،

العدد 10، 1999، ص192.

المطلب الثاني: محددات اختيار السياسات المحاسبية.

وضع الباحثون ثلاث محددات رئيسية لإختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية وهي كالآتي:

الفرع الأول: المحددات التعاقدية:

✓ مكافآت وحوافز الإدارة: في ظل وجود عقود الحوافز تعتمد على ما تحققه الإدارة من أرباح، يكون اختيار الإدارة للسياسات التي تساهم في اظهار ربح أعلى وذلك للحصول على حوافز أكثر⁷ وتتمثل عقود وحوافز الإدارة في المرتبات والحوافز والعائد على حقوق الملكية.

✓ عقود المديونية: يلجئ المقرضون في معظم الحالات الي إبرام عقود بينهم وبين الادارة التي بمقتضاها توضع قيود تحد من حرية الادارة في اتخاذ القرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الاسفاء بالتزاماتها.

الفرع الثاني: المحددات التنظيمية.

تظهر نتيجة وجود اعتقاد لدى الادارة بان للقوائم المالية تأثير على تصرفات المسؤولين الحكوميين او واضعي التشريعات اتجاه المؤسسة، مما يحملها تكاليف تسمى بالتكاليف السياسية (التنظيمية)، هذا ما يخلق حافز للمؤسسة لمواجهة مثل هذه التداخلات الحكومية بتوظيف الاليات الدفاعية، وذلك لتجنب التكاليف السياسية وتخفيض الضرائب والتي تعتبر محددات تنظيمية.

✓ تقادي التكاليف السياسية: تقوم ادارة المؤسسة باختيار سياسات محاسبية محفظة للربح تسمح لها بتقادي التكاليف السياسية والحصول على بعض المزايا

✓ تقادي المدفوعات الضريبية او تخفيضها: تسعى المؤسسة لاختيار طرق وسياسات محاسبية التي من شأنها اظهار مستويات منخفضة من الربح وبالتالي تخفيف العبء الضريبي ومنه تجنب التكاليف الضريبية.

الفرع الثالث: المحددات البيئية

تلعب العوامل البيئية دورا رئيسيا في قرار اختيار السياسات المحاسبية وتكون قابلة للملاحظة والاختبار في تحديد اختيار السياسة المحاسبية الملائمة للبيئية، هذه العوامل تتمثل في درجة التحفظ المحاسبي ومحددات السوق المالي

⁷ دكتور حسن توفيق مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص753.

الفصل الأول..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية

● درجة التحفظ المالي هي مستوى القدرة على الاحتفاظ بالموارد المالية وإدارتها بشكل فعال ومتوازن. تعتمد درجة التحفظ المالي على عدة عوامل مثل الدخل، النفقات، الديون، الاستثمارات، والأهداف المالية الشخصية. يمكن للأفراد والشركات تقييم درجة التحفظ المالي من خلال تحليل حالتهم المالية واعتبار عوامل الخطر والفرص المحتملة. قد تساعد درجة التحفظ المالي في تحديد استراتيجيات الادخار والاستثمار المناسبة لتحقيق الأهداف المالية بشكل مستقر وآمن.

● تشكل اسواق المال دافعا قويا لتفضيل واختيار السياسات المحاسبية من طرف الإدارة مستخدمة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما لتحقيق اهدافها المتعلقة بسوق راس المال.⁸

المطلب الثالث: تصنيفات السياسات المحاسبية والإفصاح عنها.

الفرع الأول: تصنيف السياسات المحاسبية:

يتم تصنيف السياسات المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات بناء على عدة معايير أهمها⁹:

أولاً: معايير الادوات المستخدمة في التقدير: وتنقسم بدورها إلى قسمين:

1. سياسات كمية: تشمل السياسات الكمية قواعد قياس وتقييم بعض عناصر القوائم المالية، وتعتبر عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في اعداد وتنظيم التقارير المالية؛ كسياسة الاهتلاك المتبعة، سياسة اثبات الإيرادات، سياسة احتساب المخصصات، ومدى استخدام التكلفة تاريخيه، او الإستبدالية وطرق توحيد القوائم المالية، ويأتي عادة هذا النوع من السياسات في صور ارقام معدلات ومعاملات... إلخ.
2. سياسات نوعيه وصفية: ويوجد شكل اخر من السياسات المحاسبية، تظهر في شكل شروط واجراءات نصية؛ بناء عليها تصنف او تحول العمليات من حساب الى اخر حسب طبيعتها الحالية ك شروط ومعايير تحويل الزبائن العاديين الى مشكوك فيهم.

ثانياً: معايير القوة الإلزامية: ونميز بين نوعين للسياسات المحاسبية كالاتي:

1. سياسات إلزامية: تأخذ بعض السياسات المحاسبية الطابع الإلزامي عند تطبيقها بحيث تجبر ادارة المنشأة على تطبيقها نظرا لعدم وجود بدائل محاسبية اخرى موجود خيار واحد لكل معالجه محاسبية.

⁸ بلعور سليمان، قطيب لاعبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص71، 72.

⁹عتير سليمان، مرجع سبق ذكره، ص12.

2. سياسات إختيارية: تقوم السياسات المحاسبية الاختيارية في حالة وجود عدة بدائل في السياسات المتاحة للتطبيق بحيث تختار الإدارة البديل الأنسب من بينها من اجل تقديم قوائم ماليه دقيقة وموضوعية لمستخدميها.

الفرع الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية

إن مستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة، إلا انه يراعى بعض الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأهمها:¹⁰

- الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية.
- الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة باعتبار إن الإفصاح عنها جزءا مكملًا للقوائم المالية، ويجب الإفصاح عنها في مكان واحد.
- لا يمكن تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة انه تم الإفصاح عن هذه المخالفة
- يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة أو عن أسباب التي أدت إلى هذا التغيير.
- في حالة إذا ما تم تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر على نتائج المؤسسة خلال الفترة المالية او الفترات اللاحقة، فانه يجب الإفصاح عن هذا التغيير وتحديد كميًا.
- لدى إعداد القوائم المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.

أما ما يجب تبيانه في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الملحق المتمم للقوائم المالية ما يلي:

بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في القوائم المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة التكلفة التاريخية التكلفة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة العادلة أو القيمة الحالية لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس للقياس الفقرة 98 من المعيار المحاسبي الدولي 01 (IAS).

¹⁰د. أحمد فايد نور الدين و أ. سعيدي عبد الحليم، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ال عدد13، ص 205.

المبحث الثاني: الطرق والسياسات المحاسبية حسب نظام SCF

المطلب الأول: أسس التقييم (القياس)

يتضمن الفكر المحاسبي العديد من الطرق والأساليب التي تشكل أسس تقييم مختلف العناصر بنود القوائم المالية، ومن أهم تلك الأسس:

1. طريقة التكلفة التاريخية: تمثل التكلفة التاريخية الحقيقة الفعلية للحدث المالي للتكلفة المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الإلتزام، وتعتمد في تقييم اغلب عناصر الأصول على سعر الشراء، وهو ما يجعلها موضوعية في التقييم مقارنة بالطرق الأخرى للتقييم.
2. طريقة القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن تبادله أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الإعتيادية، وتعتبر قياسا قائما على السوق وليس خاصا بالمنشأة بذاتها.
3. طريقة التكلفة الجارية: تمثل التكلفة الجارية القيمة الاقتصادية للأصل، حيث تستمد من المنافع الاقتصادية المنتظر الحصول عليها منه في المستقبل وهي في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.
4. طريقة القيمة القابلة للتحويل: وتعني تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها والذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصول بالطريقة العادية.
5. طريقة القيمة الحالية: وهي التقدير الحالي للقيمة المحيئة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.¹¹

المطلب الثاني: طرق تقييم التثبيثات.

الفرع الأول: التثبيثات العينية.¹²

أولا: التقييم الأولي للتثبيثات العينية.

حسب النظام المحاسبي المالي تدرج التثبيثات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة اليها مباشرة وتدرج فيها مجموعه تكاليف الاقتناء ووضعها في اماكنها والرسوم المدفوعة والاعباء المباشرة الأخرى.

ثانيا: التقييم اللاحق للتثبيثات العينية.

¹¹ سليمان عتير، مرجع سبق ذكره ص 44-46.

¹² هدى حافي، عامر الحاج، المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيثات العينية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2017، ص 362-363.

تختار المؤسسة نموذج الكلفة او نموذج اعاده التقييم كسياسة محاسبية خاصة بها كالآتي:

- 1) طريقة الكلفة: حسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها في المادة 121 / 5 يتم ادراج اي تثبيت عيني عقبه ادراجه الاول باعتباره أصل بتكلفته منه الاهتلاكات ومجموع الخسائر القيمة
- 2) طريقة اعاده التقييم: حسب هذه الطريقة يدرج كل جذب عيني بعد ادراجه الاول باعتباره مبلغه المعاد تقيمه او بقيمته الحقيقية في تاريخ اعاده تقيمه منقوصا منه مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة.

الفرع الثاني: التثبيتات المعنوية¹³

أولاً: التقييم الأولي للتثبيتات المعنوية.

يتم المعنوي في البداية بالكلفة التي تشمل ثمن الشراء بما فيه الجمارك وال الرسوم مسترجعة بعد إنقاص التخفيضات وكذا كل التكاليف المباشرة المخصصة لتحضير الاصل من اجل الاستخدام المتوقع
ثانياً: التقييم اللاحق للتثبيتات المعنوية: ويكون بطريقتين:

1. نموذج الكلفة: بعد التسجيل الاولي للتثبيت المعنوي يجب ان يسجل بتكلفته مخفضا منها تراكم الاهتلاكات وخسائر القيمة.
2. نموذج اعاده التقييم: المعيار 38IAS يسمح بتسجيل التثبيت المعنوي بمبلغ يعاد تقديره الى القيمة العادلة في تاريخ اعاده التقييم؛ مخفض منها تراكم الاهتلاكات وتراكم خسائر القيمة.

الفرع الثالث: الأصول الثابتة¹⁴

أولاً: طريقة الإهلاك الخطي (الثابت).

حسب هذه الطريقة يهتك الأصل الثابت بأقساط سنوية ثابتة خلال عمره الإنتاجي إلى ان يهتك تماما.

ثانياً: طريقة الإهلاك المتناقص.

بموجب هذه الطريقة يتم إحتساب قسط الإهلاك بصورة متناقصة من سنة إلى أخرى بحيث تتحمل السنة الأولى قسطا أكبر من السنة الثانية، والسنة الثالثة قسطا أقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

ثالثاً: طريقة الإهلاك المتزايد

¹³ شناوي عبد الكريم، عقارب مصطفى، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيتات المادية والمعنوية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي العدد التاسع، المجلد 2، ص79 ص80.

¹⁴ سليمان عتير، مرجع سبق ذكره ص 47-48.

وفقا لهذه الطريقة يتزايد قسط الإهلاك من سنة إلى أخرى.

المطلب الثالث: طرق تقييم المخزون السلعي.

أولاً: طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO)

تقوم هذه الطريقة على فكره التسعيرة المواد المنصرفة وفقا تم المشتريات وبالتالي تسعير الكميات الصادرة حسب أقدم سعر شراء للمواد الموجودة في المخازن لحظه الصرف وهكذا فان رصيد المواد الباقية يقوم وفق أحدث اسعار الشراء وتتمثل هذه الطريقة في تقديم المادة الخام الى اقسام الانتاج حسب وقت دخولها الى المخازن وفي هذه الحالة حسب ترتيب دخولها¹⁵.

ثانياً: طريقة الصادر أخيراً صادر أولاً LIFO

طريقه الصادر أخيراً الصادر أولاً تقوم هذه الطريقة على اقتراض ان ما يدخل أخيراً هو ما يخرج أولاً بمعنى ان خروج المخزون من المخازن يكون عكس التسلسل الزمني لدخوله إليها بحيث يتصرف المخزون الحديد الذي قبله وما يتبقى من المخزون هو ما ورد أولاً هذه الطريقة هي عكس طريقه الوالد اولاً صادر أولاً¹⁶

ثالثاً: طريقه التكلفة الوسطية ال مرجحة CUMP

في ظل هذه الطريقة يتم حساب متوسط تكلفه لكل نوع من المخزون المتاح سواء للبيع او للاستهلاك.¹⁷

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اختيار السياسات المحاسبية من طرف ادارة المؤسسة، وقد تعددت هذه الدراسات بين دراسات عربية واخرى اجنبية، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الي مجموعة الدراسات التي تم استخدامها في انجاز هذا العمل، مع توضيح اهم ملامحها بالإضافة الي عرض تعليقات وملاحظات عليها تتضمن الاتفاق والاختلاف مع تحديد موقعها مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية

تتمثل الدراسات السابقة حول هذا الموضوع فيما يلي:

الفرع الأول: دراسات باللغة العربية

¹⁵ نور هاني العشي، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في إختيار طريقة تقييم مخزونات، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص47.

¹⁶ محمد بغريش، محاسبة المخزون وأثرها على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص69.

¹⁷ شناوي عبد الكريم، عقارب مصطفى، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيثات المادية والمعنوية، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية جامعة الوادي العدد التاسع، المجلد 2، ص79 ص80.

دراسة قطيب عبد القادر بعنوان "العوامل المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2017

هدفت هذه الدراسة الى الخروج بنتائج يمكن للمؤسسات الاقتصادية الاعتماد عليها عند اختيارها للسياسات المحاسبية حسب موقعها، وانطلقت من الاشكالية التالية: الى اي مدى تؤثر العوامل الاقتصادية الجزائرية على اختيار السياسات المحاسبية وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الكتب والمجلات والمقالات العربية والاجنبية وكذلك شبكة الانترنت وذلك على عينة من المؤسسات بولاية غرداية خلال الفترة (2010/2014)، بحيث اعتمد الباحث على النموذج الاحصائي "الاستبيان" كأداة للحصول على البيانات.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى ان تطبيق واختيار السياسات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر تتحكم فيه مجموعة من العوامل (تعاقدية، تنظيمية، وبيئية) تكون متباينة بعضها يدفع مديري المؤسسات لاختيار سياسات تزيد من الربح والآخر يدفعهم لاختيار سياسات تخفض الربح.

دراسة بلعور سليمان بعنوان محددات إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية 2019

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اهم محددات اختيار السياسات المحاسبية وانطلقت من الاشكالية التالية ماهي اهم محددات اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية وذلك على عينة تمثلت في 20 مؤسسة في مختلف القطاعات خلال الفترة 2010-2014.

توصل الباحث الى مجموعة من النتائج تمثلت في أنه تتحكم في إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محددات تعاقدية تنظيمية وبيئية، يعتبر عامل نوع القطاع أهم عامل مؤثر في إختيار السياسات المحاسبية إذ أن له قوة تفسيرية وتنبؤية كبيرة في جميع السياسات المختارة التي تم تقدير نماذجها ويليه عامل نوع المسير الذي يؤثر على سياسة تقييم المخزون والرفع في رأس المال.

ولقد أوصى الباحث بضرورة البحث عن عوامل أخرى تحدد إختيار السياسات المحاسبية وخاصة العوامل الرقابية، كما أنه أوصى بدراسة الآثار المترتبة عن تعدد البدائل المحاسبية سواء الإيجابية منها او السلبية، وكذلك تقييد السلوك الإنتهازي للمديرين بوضع قوانين وإجراءات كتحديد نسبة من المكافآت والحوافز.

دراسة سليمان عتير بعنوان مرونة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية واكاديمية) اطروحة دكتوراه في علوم التسيير 2017.

الفصل الأول..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بواقع تطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية من جوانب مختلفة وانطلقت من الاشكالية التالية: ما مدى تعدد وكفاية السياسات المتاحة في المؤسسات الاقتصادية؟، وتضمنت الاشكالية العامة اجابة على الاسئلة الفرعية التالية: ما مدى توافق إطار تطبيق السياسات المحاسبية في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية؟ هل السياسات المحاسبية المتاحة للتطبيق في المؤسسات الاقتصادية تميل للتعدد ام للتوجيه؟ ولقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي كما اعتمد في دراسته الميدانية على توزيع استبانة على عينة مكونة من 217 فرد مهني وأكاديمي بحث تمت معالجة وتحليل البيانات باستعمال البرنامج الاحصائي SPSS»»

قد توصل الباحث الى ان الممارسات المحاسبية المتعلقة بتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وأنها تتماشى مع طبيعة وانواع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. دراسة د. حسين توفيق مصطفى بعنوان "العوامل المؤثرة في اختيار الادارة للسياسات المحاسبية" مجلة البحوث الاقتصادية 2017.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم السياسات المحاسبية المتبعة بين الشركات وتقييم ما يترتب عليها من اثار في القرارات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة، بحيث انطلقت من الاشكالية التالية: هل تصح فرضيات ودراسة تفسير الدوافع الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية في شركات المساهمة العامة الاردنية، وفي نهاية الدراسة توصل الباحث الى ان اساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية هما سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة تقييم الاستثمارات في الاوراق المالية وان العوامل التي تؤثر في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الاردن هي حجم المنشأة، نسبة الملكية الحكومية التغيير في الارباح كما انه للعوامل البيئية كالعرف المحاسبي ودرجة التحفظ تأثيرها مماثلا على اختيار تلك السياسات .

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات محل الدراسة والبحث، وهما سياستين تقييم المخزون وتقييم الإستثمارات في الأوراق المالية.

دراسة ديبب اسامة بعنوان "اثر بدائل القياس المحاسبي على عملية الافصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية" دراسة حالة اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية 2019.

هدفت الدراسة في مجملها الي تحديد مدى تأثير تعدد بدائل القياس المحاسبي الخاصة بالمخزونات والاهتلاكات على الافصاح بالفوائم المالية وعلى مختلف استخداماتها كعملية تقييم المؤسسة، من خلال التطرق الي

الفصل الأول..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية

بدائل قياس المخزونات والطرق الممكنة لقياسها وانطلقت من الاشكالية التالية: ما مدى تأثير عامل تعدد بدائل القياس المحاسبي الخاص بالمخزونات والاهتلاكات على الافصاح بالقوائم المالية وعلى عملية تقييم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟ ولقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي في جمع وتحليل البيانات ولقد توصل الباحث الي مجموعة من النتائج تمثلت في ان عملية تقييم المؤسسة تستند الى قوائمها المالية وبالتالي اي خطأ في تقدير قيمة بنودها سوف يؤدي الى اعطاء قيمة غير صحيحة لها، كما توصل ايضا الى ان بدائل القياس تعتبر من اساليب المحاسبة الابداعية من خلال تمهيد الدخل من النتائج المتواصل اليها ايضا ان القياس المحاسبي الفعال يضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار بصفة صحيحة تمكنهم من اداء مهامهم بصفة رشيدة.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية

تم اللجوء الى عدة دراسات اجنبية نذكر منها ما يلي:

دراسة **Musa Mangna and others** 2019 بعنوان **Determinants of diffrent**

accounting Methods in Tanzania ; A Positive accounting theory approach

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل التي تحدد اختيار السياسات المحاسبية في تنزانيا من طرف مديري الشركات، وذلك على عينة تمثلت في 15 شركة مدة 4 سنوات من خلال جمع البيانات المالية لهذه الشركات من 2005 الى 2008 وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود عدة عوامل تؤثر معنويا على اختيار السياسات المحاسبية كحجم الشركات والتمويل الداخلي، اضافة الى ان الشركات كثيفة العمالة تختار السياسات المؤجلة للربح لتجنب الضغط من النقابات العمالية التي بدورها تطالب بالأجور المرتفعة.

دراسة **Bensabeur-sliman Asma** 2016 بعنوان: **Les déterminants des choix de**

Méthodes comptables dans les entreprises Algériennes lors de l'adoption du SCF

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الممارسات المحاسبية إثر عملية الاصلاح المحاسبي والمالي، المستمد من المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر منذ 2010 وذلك على عينة مكونة من 68 شركة جزائرية عامة وخاصة، حيث اعتمد النموذج اللوجيستي متعدد التغيرات وقد توصل الى بعض النتائج والتي تمثلت في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في اختيار المؤسسات للسياسات المحاسبية المناسبة لها، وكذلك تحديد دوافع اختيار المؤسسة لهذه السياسات والقيود المفروضة لها.

دراسة **Sunday Adebayo** 2015 بعنوان **Choice of accounting Policy: affects**

on analysis and: interpretation statments

الفصل الأول..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير السياسات المحاسبية على الافصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية وكذلك على تفسير وتحليل القوائم المالية , بحيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في تحليل وتفسير وسرد النظريات المحاسبية والافصاح المحاسبي كما اعتمد على المنهج الاستقرائي و التحليلي في تحليل النتائج المتواصل اليها ,حيث تمثلت هذه الاخيرة في انه هناك تأثير كبير للسياسات المحاسبية من قبل الشركات على المعلومات الواردة في القوائم المالية , واوصى في نهاية دراسته بضرورة الافصاح عن كل المعلومات الواردة في القوائم المالية وعن السياسات المتبعة في الشركات.

دراسة .Getzmann ، M.B، & Teombetta، M 2003 بعنوان Disclosure Interaction

Accounting Policy choice and Voluntary Disclosure Effects on the cost of Raising Outside Capital

تمحورت هذه الدراسة حول تحديد العلاقة بين اختيار السياسات المحاسبية وعملية الافصاح عنها ومعرفة مدى تأثيرها على تكلفة الحصول على رأس المال الخارجي، وذلك من خلال مقارنة أنظمة مجموعتين من المؤسسات بحيث منحت المجموعة الأولى الحرية في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة او صارمة قبل اي افصاح طوعي إضافي، أما المجموعة الثانية فقد استخدمت نفس سياسات المجموعة الاولى في الافصاح وكذلك تم التحقق من تكلفة توفير رأس المال الخارجي.

ولقد توصل الباحث الى ان زيادة الافصاح الطوعي قد لا يعكس دائما وضع أفضل مؤسسة، بالإضافة الى أنه لا يوجد بديل سهل وواضح بين قنوات الاتصال المتعددة التب يمكن ان تستخدمها المؤسسة لإيصال المعلومات المحاسبية المتضمنة لاختيار السياسات المحاسبية.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

لكل بحث علمي ما يميزه عن غيره من البحوث والدراسات حتى ولو بنسبة قليلة، فههدف الباحث اعطاء إضافة للبحث العلمي تجعله مميذا عن باقي البحوث والدراسات الاخرى ويستفيد منه الباحثين الاخرين، ومن خلال دراستنا هذه تم المزج بين مجموعة من الدراسات السابقة منها دراسات عربية واخرى دراسات باللغة الاجنبية تم اجراءها داخل وخارج الوطن.

ولقد ساعدت هذه الدراسات في إغناء موضوع دراستنا الحالية وتزويدها بالمعلومات التي ساعدت في بناء

افكارها.

الفرع الأول: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الفصل الأول..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للسياسات المحاسبية

دراسة "قطيب عبد القادر" 2017 ركزت هذه الدراسة على تحليل وتفسير العوامل المؤثرة في إختيار السياسات المحاسبية من قبل إدارة المؤسسة من خلال مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على هذا الإختيار، وهنا يكمن التشابه بين دراستنا وهذه الدراسة. أما الإختلاف فيتمثل في المضمون لأننا لم نتعمق كثيرا في محددات إختيار السياسات المحاسبية.

دراسة "بلعور سليمان" 2019 هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم محددات إختيار السياسات المحاسبية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تمثلت هذه المحددات وهنا يكمن وجه التشابه بين دراستنا الحالية وهذه الدراسة أما وجه الإختلاف فيتجلى

دراسة "سليمان عتير" 2017 أولت هذه الدراسة بالتركيز على تعريف بواقع تطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من حيث توافق الممارسات المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية و كذلك من حيث إختبار مدى تعدد السياسات المتاحة للتطبيق و يكمن التشابه بين هذه الدراسة و دراستنا الحالية في أن الإثنين تطرقوا إلى ماهية السياسات المحاسبية أما وجه الإختلاف فيتجلى في أن دراستنا ركزت على خصائص المؤسسات الاقتصادية وكيفيه تأثيرها على إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حين دراسة سليمان عتير درست الموضوع من جوانب مختلفة.

دراسة الدكتور "حسين توفيق مصطفى" 2017، اولت هذه الدراسة بتحليل العوامل المؤثرة في إختيار السياسات المحاسبية من طرف الإدارة وهذا وهذا يكمل التشابه بينها وبين دراستنا لأنه تطرقنا الى دراسة العوامل والمحددات المتبعة في إختيار المحاسبية اما وجه الاختلاف في عدم تعمقنا كثيرا في هذه العوامل وذكر كل المحددات التي تساهم في إختيار السياسات المحاسبية.

دراسة "طبيب أسامة" 2019، ركزت هذه الدراسة ماذا تأثير تعدد بدائل القياس المحاسبي الخاص بالمخزونات والاهتلاكات على الإفصاح على القوائم المالية وعلى مختلف استخداماتها كعملية تقييم المؤسسة فوجه التشابه يكمن اننا تطرقنا الى التعرف على الإفصاح اما وجه الاختلاف فيتجلى في المضمون لأننا اکتفينا بالتطرق الى الإفصاح على السياسات المحاسبية فقط حسب حاجتنا للموضوع.

دراسة **Musa Managa** : اولت هذه الدراسة بالتركيز على تحديد العوامل التي تحدد إختيار السياسات المحاسبية وهنا يكمن التشابه بينها وبين دراستنا الحالية اما وجه الاختلاف فقط تجلى في ان دراستنا قد تعمقت أكثر في الموضوع.

دراسة **Bensabour –Sliman Asma 2016**: ركزت هذه الدراسة على تسليط الضوء على الممارسات المحاسبية اذ عملية الإفصاح المحاسبي والمالي منذ 2010 وهنا يكمن وجه الاختلاف لان دراستنا لم تتطرق الى هذا الموضوع في حين كلت الدراستين تناول العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية ما هو وجه التشابه بينهما.

دراسة **Sunday Adebayo 2015**: اولت هذه الدراسة بتحليل وتفسير تأثير السياسات على الإفصاح المحاسبي معايير المحاسبة الدولية على تفسير وتحليل القوائم المالية وجه التشابه يكمن في ان كلتا قد تناولوا الإفصاح المحاسبي ولكن وجه الاختلاف يتجلى في ان دراستنا تناول التأثير الإفصاح المحاسبي على السياسات المحاسبية وليس العكس.

دراسة **et al Getzmann 2003**: هدفت هذه الدراسة بالتركيز على تحديد العلاقة بين إختيار السياسات المحاسبية وعلى عملية الإفصاح عنها وهنا يكمن وجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية لأننا تناولنا في دراستنا الحالية الإفصاح عن السياسات المحاسبية أما وجه الإختلاف يتجلى في أننا لم نتمعق كثيرا في موضوع الإفصاح عن السياسات المحاسبية فقمنا بشرحه بصة عامة عكس الخصائص المتعلقة بخصائص المؤسسة.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل يمكن القول ان السياسات المحاسبية تعتبر اساسية لضمان الشفافية والنزاهة في الادارة وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، فهي تلعب دورا حيويا في توجيه القرارات الإستراتيجية وتحديد مسار النمو والتطور للمؤسسة.

كما أنه من المهم ان تكون هذه السياسات محدثة ومتوافقة مع المعايير الدولية وذلك من أجل ضمان استمرارية نشاط وجذب المستثمرين وبالتالي يجب على المنشآت والمؤسسات الاهتمام بوضع سياسات محاسبية صارمة وفعالة لضمان الإستقرار والإستمرارية.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني:

بعد ان تناولنا في الجانب النظري لهذه الدراسة الإطار المفاهيمي للسياسات المحاسبية وكل ما يخص أدبياتها النظرية والتطبيقية وكذلك الدراسات السابقة في الموضوع لابد لنا من تدعيم الدراسة بجانب تطبيقي يجسد ويحلل الواقع العملي لذلك سوف نحاول في هذا الفصل بإسقاط ما تم التطرق اليه في الجانب النظري على الجانب العملي ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تضمنت محاور الدراسة والتي من خلالها سوف نحاول تحليل ومناقشة الفرضيات وكذا التأكد كم صحتها وسوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والادوات المستخدمة

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة

المطلب الثاني: الادوات المستخدمة

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: النتائج

المطلب الثاني: المناقشة

المبحث الأول: الطريقة والادوات المستخدمة

سوف نتناول في هذا المبحث المنهجية التي تم اتباعها في الدراسة؛ بحيث تشمل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك اساليب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة

الفرع الأول: منهج الدراسة

بالنظر الي طبيعة هذه الدراسة والاهداف المرجو تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه "اثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" من وجهة نظر المحاسبين المهنيين؛ فاعتمدنا علي المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال اطلعنا على مختلف الدراسات في مجال السياسات المحاسبية ؛ كما اعتمدنا على المنهج الاحصائي في الجانب التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبيان الذي قمنا بتوزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية عن طريق اجراء مقابلة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ؛ وذلك من اجل معرفة وفهم اثر خصائص المؤسسات على اختيار السياسات المحاسبية من وجهة نظر المهتمين بالمحاسبة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مختلف المهنيين المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكانت الاسباب الكامنة وراء اختيار هذه الفئة هي مالهم من صلة مباشرة بمهنة المحاسبة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

ثانياً: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في مختلف المهنيين المحاسبين {محاسب، رئيس قسم المحاسبة} ومن اجل إتمام هذه الدراسة قمنا باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بحيث لم يتم تحديد العينة مسبقاً فقمنا بتوزيع ستين استمارة شملت الفئات المعينة والجدول التالي يبين عينة الدراسة.

الجدول رقم (1-1) عينة الدراسة

النسبة	التكرار	البيان
%100	60	عدد الاستثمارات الموزعة
%34	20	عدد الاستثمارات المفقودة
%10	56	عدد الاستثمارات الملغاة
%56	34	عدد الاستثمارات المقبولة للدراسة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على فرز إستثمارات الإستبيان

ثالثا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: حاولنا من خلال هذه الدراسة استقصاء آراء المهنيين المحاسبين وممارسين مهنة المحاسبة وبالتالي فتمثلت الحدود المكانية في دولة الجزائر بالتحديد ولاية سكيكدة.

الحدود الزمانية: وتمثلت في الفترة الممتدة من تاريخ توزيع استمارة الاستبيان الى غاية تاريخ استلام اخر استمارة {شهر أفريل وماي}

الحدود الموضوعية: تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلق بالدراسة من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بعملية اختيار السياسات المحاسبية.

الفرع الثالث: بناء الاستثمارات والمتغيرات الديموغرافية

أولا: بناء الاستثمارات

من خلال هذه المرحلة حاول الطلبة تصميم ووضع اسئلة بسيطة وواضحة حتى يتسنى للمستجوبين فهمها والذين يجب ان يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة كذلك من خلال هذه الاسئلة يتم الاجابة على فرضيات البحث.

تمت طباعة الاستبيان ولقد تحكيم من طرف بعض الاساتذة وذلك بهدف التأكد من صحة بناء الاستبيان من حيث دقة الاسئلة والمحتو المعلوماتي للاستمارة وكذلك التأكد من شمولية محاور البحث.

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت من الاساتذة المحكمين وما تم استنتاجه من نقائص خلال الاختبار الاول والتشاور مع الاستاذ المشرف تم ضبط أسئلة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي. ولقد اعتمد الطلبة على العديد من الطرق بهدف نشر وتوزيع أكبر عدد من الاستمارات هذه الطرق نوضحها كما يلي:

- المقابلة الشخصية: التسليم المباشر للاستمارة للمستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وذلك من خلال اجراء مقابلة.
- الاستعانة بالغير: وهذا من خلال تسليم عدد معين من الاستمارات الى بعض الزملاء وتكليفهم بتوزيعها.
- التسليم غير المباشر: وذلك من خلال ايداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات والعودة لاستلامها بعد مدة معينة.

ثانيا: المتغيرات الديموغرافية

تطرقنا في هذا العنصر إلى خصائص أفراد العينة من حيث (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الاقدمية) والجداول الاتية تشرح النتائج الوصفية لخصائص أفراد العينة:

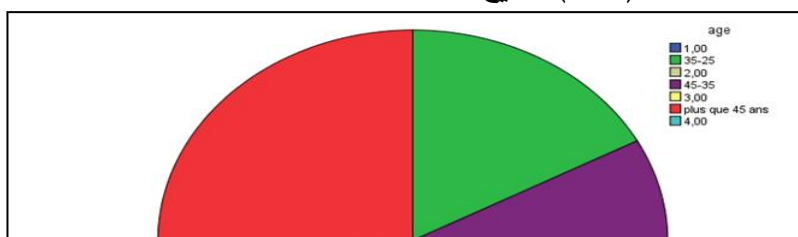
1- العمر: قمنا بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

جدول رقم (1-2) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	25 أقل من	35-25	45-35	45 أكثر من
التكرار	0	6	18	10
النسبة	0	%17.6	%52.9	%29.4

المصدر: من إعداد الطالبين بناء عن نتائج البرنامج الإحصائي

الشكل (1-1) توزيع العينة حسب العمر



المصدر من إعداد الطالبين

من خلال جدول والشكلين السابقين نلاحظ ان المستجوبين يتراوح بين الفئات العمرية الموضوعة نجد انه لا يوجد افراد يبلغون من العمر اقل من 25 سنة وبالتالي فالنسبة هي 0% تليها الفئة ذات العمر المحصور بين 25 و35 سنة والتي بلغت نسبتها 17.6% بلغت نسبة الأعمار المحصورة بين 35-45 سنة 52.9% اما الأعمار الأكثر من 45 سنة بلغت نسبتها 29%.

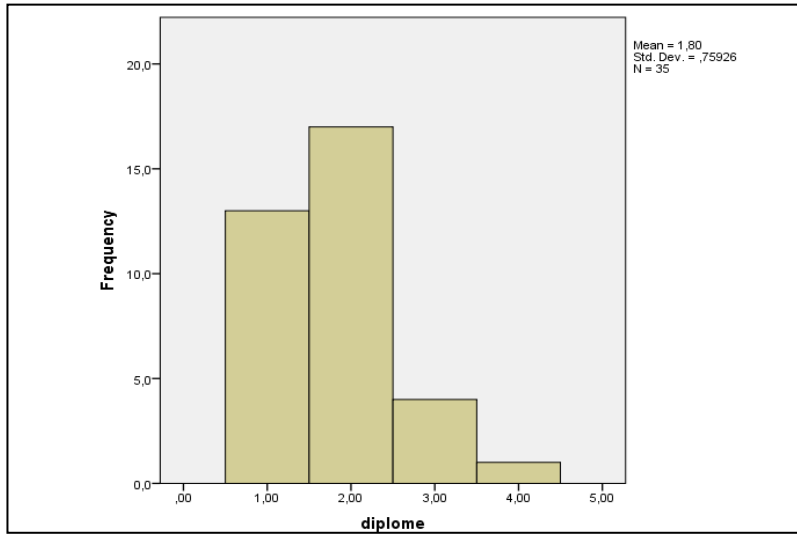
2- المؤهل العلمي: قمنا بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه)

الجدول رقم (1-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار	13	16	4	1	34
النسبة المئوية	38%	47%	11%	2%	100%

المصدر من إعداد الطالبين

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي (1-2) الشكل



المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على البرنامج الإحصائي

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ان اعلى نسبة من بين افراد العينة المتحصلين على شهادة الماستر التي بلغت نسبتها 47% تليها نسبة 38% وهي لأصحاب شهادة ليسانس ثم بعد ذلك نسبة الماجستير بنسبة 11% واخيرا الدكتوراه التي تمثل اخفض نسبة ب 2%.

3- المسمى الوظيفي: قمنا بتقسيم أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي (محاسب، رئيس مصلحة المحاسبة

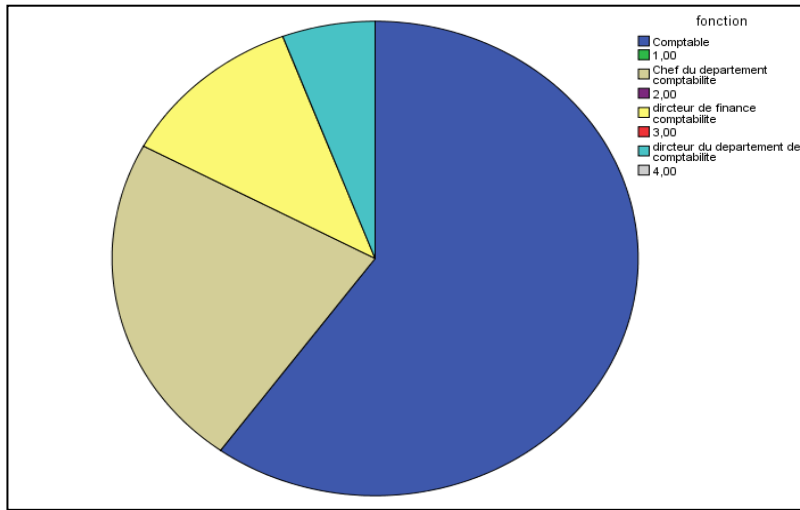
(...)

الجدول (1-4) تقسيم أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	محاسب	رئيس مصلحة المحاسبة	مدير المالية والمحاسبة	رئيس قسم المحاسبة
التكرار	20	8	4	2
النسبة المئوية	58%	23%	11%	5%

المصدر من إعداد الطالبين

الشكل (3-1) تقسيم أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج الإحصائي

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ ان وظيفة المحاسب اخذت أكبر نسبة حيث بلغت 58% تليها وظيفة رئيس مصلحة المحاسبة بنسبة 23% في حين بلغت وظيفة مدير المالية والمحاسبة نسبة 11% واقل نسبه اخذتها وظيفة رئيس قسم المحاسبة بـ5%

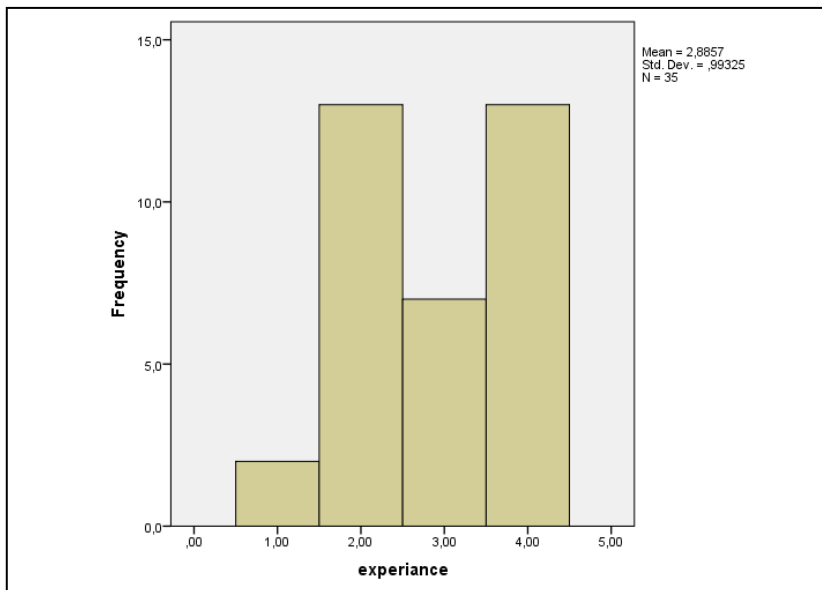
4- الأقدمية: قمنا بتقسيم أفراد العينة حسب الأقدمية (أقل من 5سنوات، من 5 إلى 10سنوات، من 11 إلى 15سنة، أكثر من 15سنة

الجدول (5-1) تقسيم أفراد العينة حسب الأقدمية

الأقدمية	أقل من 5سنوات	5-10	11-15	15 أكثر من
التكرار	2	12	7	13
النسبة المئوية	5%	35%	20%	38%

المصدر من إعداد الطالبين

الشكل (1-4) تقسيم أفراد العينة حسب الأقدمية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ ان 38% يتمتعون بخبره أكثر من 15 سنة أكبر نسبة بينما نجد 35% من المستجوبين تمتعون بخبرة ما بين 5 الى 10 سنوات كذلك نجد 20% منهم خبرتهم ما بين 11 الى 15 سنة اما اقل نسبة فأخذها المستجوبون الذين يتمتعون بخبرة اقل من خمس سنوات بنسبة 5% وهذا ما يجعل الدراسة الى المصادقية نظرا لي خبرة المستجوبين
ثالثا: أسلوب ومصادر جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على مجموعة من المصادر من أجل جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز دراستنا هذه كما يلي:

1-المصادر الأولية:

من أجل بلوغ أهداف دراستنا قمنا باستخدام أسلوب أدراك الاستبيان في عملية جمع البيانات، من خلال الاعتماد على الجانب النظري للدراسة، ولقد كان هذا الاستبيان موجه لعينة الدراسة من خلال إجراء مقابلات شخصية مع أفرادها، وبعد ذلك تحليل نتائج الإجابات باستخدام البرنامج الإحصائي النسخة 2007 ومختلف الاساليب الإحصائية والرياضية، وأيضا برنامج EXCL

2- البيانات الثانوية:

وهي مختلف الكتب والدراسات والاطروحات والرسائل الجامعية التي لها علاقة بالموضوع، بحيث قمنا بتغطية الفصل النظري من الدراسة، والذي يعتبر جانب مهم من أجل اتمام الدراسة التطبيقية.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

في هذا المطلب سوف نتناول مختلف الأدوات التي تم استخدامها في تحليل واختبار صحة الفرضيات والتي ساعدت في التوصل الى النتائج.

الفرع الأول: أداة الدراسة

أولا فقد تضمنت الاستمارة 37 سؤال وتم توزيع هذه الاسئلة على قسمين رئيسيين كما يلي:

القسم الأول: ضم هذا القسم معلومات وبيانات شخصية حول أفراد العينة والمؤسسات قيد الدراسة

القسم الثاني: ضم محورين رئيسيين نعرضها كما يلي:

المحور الأول: ضم هذا المحور معلومات حول طبيعة السياسات المعتمدة في المؤسسات الاقتصادية قيد الدراسة، وقد تضمن 5 عبارات.

المحور الثاني: ولقد ضم المحددات التي تعتمد عليها الإدارة في عملية اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وقد ضم 12 عبارة.

والجدول التالي يوضح إجابات عينة الدراسة كما يلي:

الجدول (1-6) مقياس ليكارث الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبين

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة

لابد من التأكد من موثوقية أدوات القياس التي تم إستخدامها في هذه الدراسة قبل القيام بالإختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل فرضيات الدراسة، بحيث تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس بعدة عوامل منها.

- طول الإختبار: كلما زاد عدد عبارات الإستبيان، زادت قيمة معامل الثبات.
- تجانس أو تباين درجات أفراد العينة: كلما زاد تجانس أفراد العينة، قل معامل ثبات الإختبار ويزيد كلما زاد تباين أفراد العينة.
- مدى صعوبة فهم أداء العينة: إذا كانت عبارة الإستبيان غير مفهومة أو صعبة الإستيعاب، قد يلجأ أفراد العينة الى التخمين، فيؤثر ذلك على درجة ثبات أداء القياس.
- الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة: إذا كانت الفترة الزمنية بين القياسين بنفس الأداء طويلة نسبيا فإن الظروف قد تختلف فيؤثر ذلك على بعض إجابات العينة.

ومن أهم هذه الإختبارات التي تقيس الثبات الداخلي لأداء الدراسة هي:

- ❖ معامل كرونباخ: يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الإتساق الداخلي لفترات الأداة، والنسبة الإحصائية المقبولة هي 60 والجدول (1-7) يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة حيث بلغت نسبته 73 وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

الجدول (1-7) معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
01	المحور الأول: معلومات حول طبيعة السياسات المعتمدة في مؤسستكم	20	0,773
02	البعد الأول: المحددات التعاقدية لإختيار السياسات المحاسبية	03	0,678
03	البعد الثاني: المحددات التنظيمية لإختيار السياسات المحاسبية	05	0,666
04	البعد الثالث: المحددات البيئية لإختيار السياسات المحاسبية	04	0,578
	أثر خصائص المؤسسات في إختيار السياسات المحاسبية :كل المحاور في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية	32	0,633

المصدر: من إعداد الطالبين.

الجدول رقم(1-8) الصدق الداخلي ل فقرات المحور الثاني محددات إختيار السياسات المحاسبية في

المؤسسات الإقتصادية

الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
1	تختار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية التي تسمح لها بتعظيم المكافئات (... المخصصة لها (مرتبات، حوافز مالية وعينية	0,854**	0,000
2	تختار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية من أجل الوفاء بشروط الاستدانة ((عقود القروض	0,753**	0,000
3	تعارض المصلحة بين المؤسسات والمساهمين من أجل البقاء لمدة أطول في الإدارة وتحقيق أداء جيد	0,742**	0,000
4	تعرض الإدارة على إختيار سياسات محاسبية التي تسمح بإظهار مستويات منخفضة من الربح وبالتالي تخفيض العبء الضريبي	0,655**	0,000
5	عند تطبيق سياسة محاسبية لمؤسسة معينة يجب الإطلاع على معيار التنبؤ الذي يساهم في توفير معلومات مفيدة لأصحاب المصلحة وذلك من خلال قدرته على التنبؤ بالأحداث المستقبلية	0,622**	0,000
6	يؤثر النظام الاقتصادي المتبع المتأثر بالقوى السياسية على السياسات المحاسبية المطبقة مما يؤدي الى تأثر أصحاب المصالح داخل المؤسسة	0,523**	0,000
7	تتأثر السياسات المحاسبية بالظروف والعوامل السياسية	0,627**	0,000
8	إختيار سياسات وطرق محاسبية منخفضة للربح من أجل تقادي التكاليف السياسية والحوال على بعض المزايا	0,837**	0,000
9	تختلف السياسات المحاسبية بإختلاف البيئية المجتمع لذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار طبيعة وظروف المجتمع عند بناءها	0,621**	0,000
10	تلعب العوامل البيئية المرتبطة بالممارسات المحاسبية دورا قرار إختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية	0,747**	0,000

0,000	0,524**	يفرض السوق المالي على المؤسسة محددات لإختيارها للطرق والسياسات المحاسبية قد تكون من أجل شراء الشركة بقيمة مخفضة او زيادة قيمة الأسهم المعروضة للإكتتاب	11
0,000	0,746**	يأخذ المديرون بعين الإعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة عند إختيار الطرق والسياسات المحاسبية	12

** 0,01 دالة إحصائية عند مستوى الدلالة

* 0,05 دالة إحصائية عند مستوى الدلالة

الفرع الثالث: البرامج والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة الميدانية، إعتدنا على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الإستبانة، من خلال استخدام معالج البيانات وجملة من الأساليب الإحصائية التي تتكون من:

أولاً: مقاييس النزعة المركزية

تمثلت مقاييس النزعة في الوسط الحسابي وذلك بهدف التعرف على مدى إستجابة أفراد عينة الدراسة كل فقرة من فقرات الدراسة، كذلك الإنحراف المعياري بهدف معرفة مدى إنحراف إستجابة أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الدراسة، وأيضا كل محور من محاور الدراسة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي.

قمنا بإستخدام الإحصاء الوصفي من أجل وصف آراء وإجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة والتي تتضمن التكرارات والنسب المئوية، وكذلك التعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة واستجابات أفرادها اتجاه المحاور الرئيسية.

إضافة الى مقاييس النزعة المركزية والإحصاء الوصفي، فلقد تم استعمال معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات فقرات الإستبانة واستعمال انوفا لمعرفة ما إذا كانت هناك اختلافات إحصائية حسب متغيرات الوظيفة بيت آراء المستجوبين.

ثالثاً: درجة التوفر

الجدول (1-9) الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

4,20-5	3,40-4,19	2,60-3.39	1,80-2,59	1-1,79	الوسط الحسابي
مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا	درجة التوفر

المصدر من إعداد الطالبين

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: النتائج

الفرع الأول: تحليل فقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاصة بفقرات المحور الأول

من الإستیبان

الجدول رقم (1-10) التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول طرق تقييم

التثبيتات

العبارة	تكلفة الشراء	تكلفة الإنجاز	القيمة العادلة	القيمة المحاسبية للأصل	نموذج التكلفة التاريخية	نموذج القيمة العادلة	إهلاك خطي	إهلاك متناقص	إهلاك متزايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التثبيتات العينية	29	5	-	-	-	-	-	-	-	1.14	0.359
المعنوية	26	8	-	-	-	-	-	-	-	1.23	0.430
التثبيت قابل للتبادل	-	-	10	24	-	-	-	-	-	1.70	0.462
التقييم اللاحق	-	-	-	-	20	14	-	-	-	1.41	0.462
طرق الإهلاك	-	-	-	-	-	-	23	8	3	1.41	0.656

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

المصدر من إعداد الطالبين

الجدول رقم(1-11) التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لطرق تقييم المخزونات

العبارات	التكلفة	قيمة انجازها أيهما أقل	تكلفة الشراء	تكلفة الإنجا ز	قيمة إنجازها أيهما أكثر	الجرد الدائم	الجرد المتناوب	fifo	lifo	cump	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التقييم الأولي للمخزونات	28	6	-	-	-	-	-	-	-	-	1.17	0.386
طرق متابعة المخزونات	-	-	26	6	2	-	-	-	-	-	1.20	0.578
أنواع الجرد	-	-	-	-	-	28	6	-	-	-	1.17	0.386
تقييم المخزونات	-	-	-	-	-	-	-	15	2	17	2.05	0.982

المصدر من إعداد الطالبين

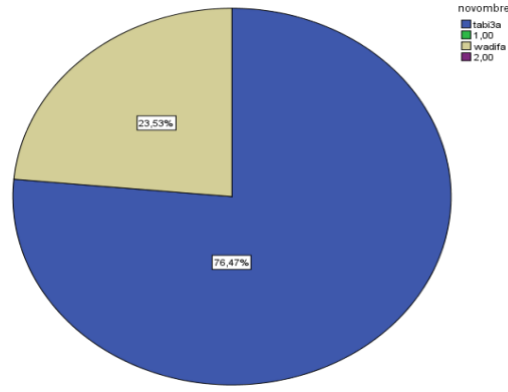
الجدول رقم (1-12) التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لطرق تقييم المؤنات

العبارات	عندما يكون للمنشأة إلتزام راهن ناتج عن حدث ماضي	عندما يكون من المحتمل خروج موارد أمرا ضروريا لإضفاء هذا الإلتزام	عندما لا يمكن تقدير هذا الإلتزام تقديرا موثوقا به	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المؤنات	15	15	4	1.67	0.68

المصدر من إعداد الطالبين

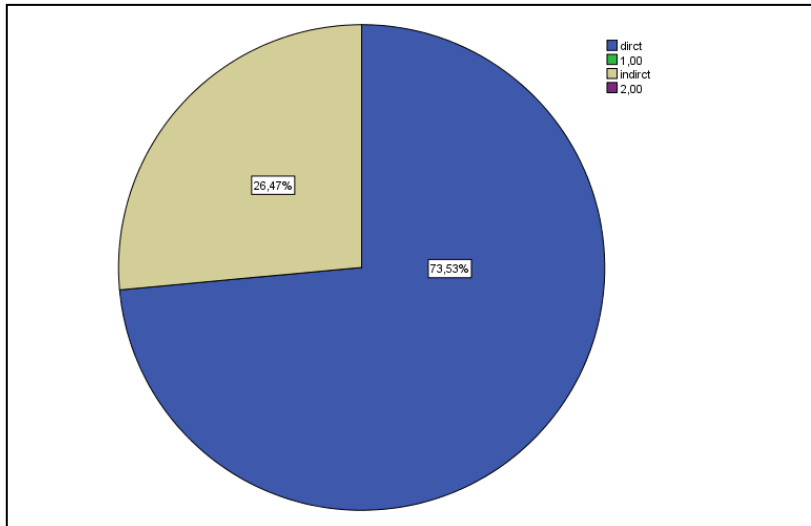
التكرار والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لطرق العرض والإفصاح

الشكل رقم (1-6) عرض حساب النتائج



المصدر من إعداد الطلبة

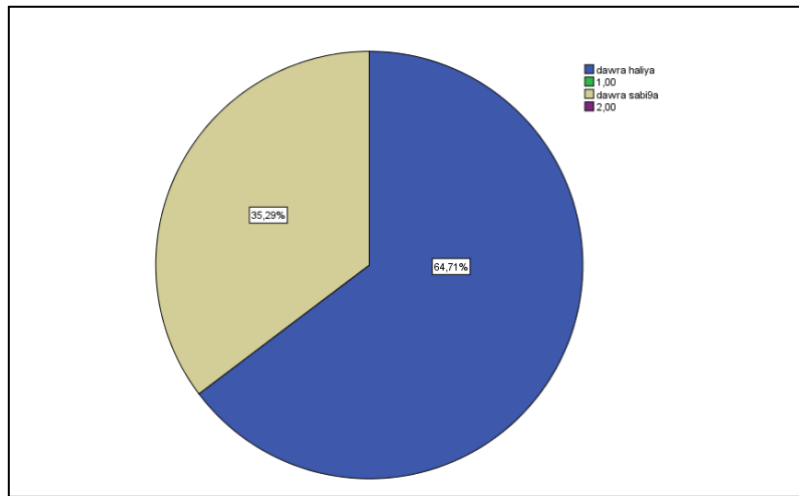
من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن 76.47 بالمئة من المؤسسات تطبق طريقة حساب النتائج حسب الطبيعة، في حين 23.53 بالمئة تمثل المؤسسات التي تطبق طريقة حساب النتائج حسب الوظيفة. الشكل رقم (1-7) طريقة عرض جدول سيولة الخزينة



المصدر من إعداد الطلبة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن 73.53 بالمئة من المؤسسات تستخدم الطريقة المباشرة في عرض جدول سيولة الخزينة، في حين أن 28.47 منها تستخدم الطريقة الغير مباشرة.

الشكل رقم (1-8) قائمة المركز المالي

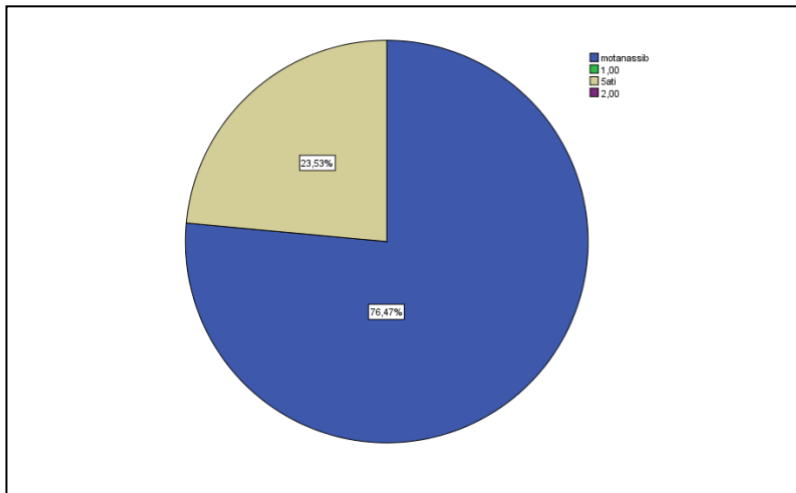


المصدر من إعداد الطلبة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن 64.71 بالمئة من المؤسسات تعتمد على حسابات الدورة الحالية في إعداد قوائمها المالية، في حين 35.29 بالمئة تعتمد على حسابات الدورة السابقة.

التكرار والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لطرق تقييم العناصر الأخرى

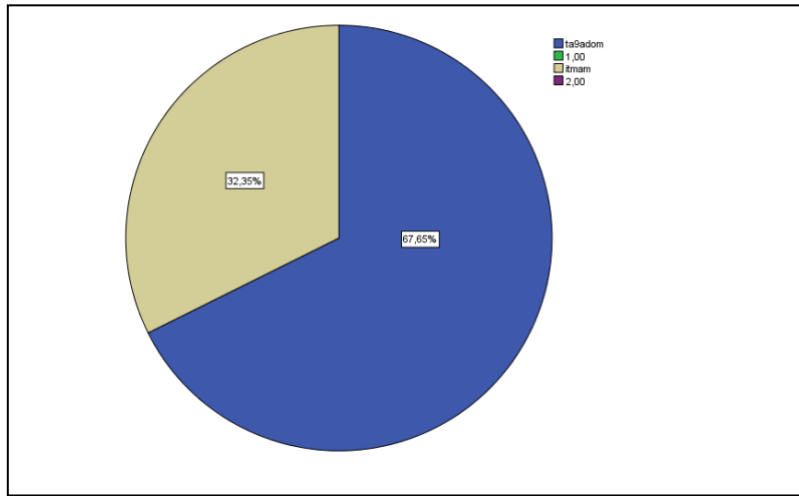
الشكل رقم (1-8) إدراج تمويل التثبيتات الغير قابلة للإهلاك



المصدر من إعداد الطلبة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المؤسسات التي تعتمد طريقة الإهلاك المتناسب في إدراج تمويل التثبيتات الغير قابلة للإهلاك بلغت نسبة 76.47 بالمئة بينما نسبة 23.53 بالمئة تمثل المؤسسات التي تعتمد طريقة الإهلاك الخطي.

الشكل رقم (1-9) إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات



المصدر من إعداد الطلبة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المؤسسات التي تعتمد طريقة التقدم في إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات بلغت نسبة 67.65 بالمئة بينما نسبة 32.35 بالمئة تمثل المؤسسات التي تعتمد طريقة الإتمام.

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني

الجدول (1-13)

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه
1	تختار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية التي تسمح لها...بتعظيم المكافآت المخصصة لها مرتبات، حوافز	3,9412	1,15	مرتفعة
2	تختار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية من أجل الوفاء... بشروط الإستدانة عقود القروض	3,8824	0,94	مرتفعة
3	تعارض المصلحة بين المؤسسات والمساهمين من أجل البقاء لمدة أكثر في الإدارة وتحقيق أداء جيد	3,5588	0,89	مرتفعة
4	تعرض الإدارة على إختيار سياسات محاسبية تسمح لها بإظهار مستويات مخفضة من الربح وبالتالي تحقيق العبء الضريبي.	3,7941	1,24	مرتفعة

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

مرتفعة	0,83	3,9118	عند تطبيق سياسة محاسبية لمؤسسة معينة يجب الإطلاع على معيار التنبؤ الذي يساهم في توفير معلومات مفيدة لأصحاب المصلحة وذلك من خلال قدرته على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	5
مرتفعة جدا	0,83	4,2914	يؤثر النظام الإقتصادي المتبع على السياسات المحاسبية المطبقة مما يؤدي إلى تأثر أصحاب المصالح داخل المؤسسة.	6
مرتفعة جدا	0,79	4,1765	تتأثر السياسات المحاسبية بالظروف والعوامل السياسية	7
مرتفعة	1,37	3,5882	إختيار سياسات محاسبية مخفضة من الربح من أجل تقادي التكاليف السياسية والحصول على بعض المزايا	8
مرتفعة	0,83	4,0882	تختلف السياسات المحاسبية باختلاف البيئة المجتمع لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وظروف المجتمع عند بناءها	9
مرتفعة	0,88	4,0000	تلعب العوامل البيئية المرتبطة بالسياسات المحاسبية دورا هاما في قرار إختيار السياسات المحاسبية	10
مرتفعة	0,75	3,8235	يفرض السوق المالي على المؤسسة محددات لإختيار السياسات المحاسبية قد تكون من أجل شراء الشركة بقيمة منخفضة أو زيادة قيمة الأسهم المعروضة للإكتتاب	11
مرتفعة	1,07	3,4912	يأخذ المديرون بعين الاعتبار الأوضاع الإقتصادية والمالية السائدة عند إختيار السياسات المحاسبية	12

المصدر من إعداد الطالبين

الفرع الثاني: إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق تقييم التثبيثات، والتي بدورها تم تقسيمها إلى أربع فرضيات كما يلي:

❖ التثبيثات العينية

H0: لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التثبيثات العينية

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التثبيثات العينية

الجدول (14-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الأولى تبعا لمتغير النوع

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,071	2,882	33	الفرضية 0H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (14-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم التثبيثات المعنوية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,071 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق تقييم التثبيثات العينية.

❖ التثبيثات المعنوية

H0: لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التثبيثات العينية

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التثبيثات العينية

الجدول (15-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,022	4,303	33	الفرضية 1H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (15-1) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم التثبيثات المعنوية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,022 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق تقييم التثبيثات المعنوية.

❖ التثبيثات القابلة للتبادل

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التثبيثات القابلة للتبادل.

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التثبيثات القابلة للتبادل.

الجدول (16-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	1,234	0.305

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (16-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم التثبيثات القابلة للتبادل، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,305 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق تقييم التثبيثات القابلة للتبادل.

❖ التقييم اللاحق

H0: لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التقييم اللاحق

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التقييم اللاحق

الجدول (17-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	1,220	0,309

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (17-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم اللاحق، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,309 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق تقييم اللاحق.

H0: لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق الإهلاك.

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق الإهلاك.

الجدول (18-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,524	0,660	33	الفرضية 1H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-18) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق الاهتلاك، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.524 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في اختيار طرق الإهلاك.

الفرضية الثانية: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق تقييم المخزونات، والتي بدورها تم تقسيمها إلى فرضيات كما يلي:

❖ التقييم الأولي

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق تقييم الأولي للمخزونات.

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق تقييم الأولي للمخزونات.

الجدول (1-19) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,615	0,494	33	الفرضية 0H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-19) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم الأولي، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,615 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق تقييم الأولي

❖ طرق متابعة المخزون

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التقييم الأولي تكلفة المخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في التقييم الأولي تكلفة المخزونات.

الجدول (20-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,151	2,012	33	الفرضية 1H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (20-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق متابعة المخزون، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,151 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق متابعة المخزون.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في أنواع الجرد

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في أنواع الجرد

الجدول (21-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,168	1,891	33	الفرضية 0H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (21-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول أنواع الجرد، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,168 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار أنواع الجرد.

❖ تقييم المخزون

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق تقييم المخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق تقييم المخزونات.

الجدول (1-22) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	0,764	0,474

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-22) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم المخزونات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,474 وهي أكبر من 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق تقييم المخزونات.

الفرضية الثالثة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق تقييم المؤونات

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق تقييم المؤونات

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طرق تقييم المؤونات

الجدول (1-23) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	0,334	0,719

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-23) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم المؤونات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,719 وهي أكبر من 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق تقييم المؤونات.

الفرضية الرابعة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق العرض والإفصاح

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة عرض حساب النتائج.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة عرض حساب النتائج.

الجدول (24-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	6,032	0,006

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (24-1) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق عرض حساب النتائج، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,006 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض حساب النتائج.

❖ جدول سيولة الخزينة

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

الجدول (25-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	0,615	0,574

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (25-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق عرض جدول سيولة الخزينة، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,574 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض جدول سيولة الخزينة.

❖ قائمة المركز المالي

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة عرض قائمة المركز المالي.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة عرض قائمة المركز المالي.

الجدول (26-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,013	5,019	33	الفرضية 1H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (26-1) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق عرض قائمة المركز المالي، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,013 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض قائمة المركز المالي.

❖ الأهمية النسبية

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 1.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 1.

الجدول (27-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,402	0,938	33	الفرضية 1H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (27-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 1، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,402 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 1.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 2.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 2.

الجدول (27-1) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	0,005	0,995

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (27-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 2، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,995 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 2.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 3.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 3.

الجدول (28-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	0,544	0,586

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (28-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 3، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة

الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,586 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 3.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 4.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 4.

الجدول (29-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	0,057	0,945

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (29-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 4، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,945 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 4.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 5.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 5.

الجدول (30-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	0,225	0,800

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (30-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 5، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة

الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,800 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 5.

❖ الحالة 6:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 6.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 6.

الجدول (31-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	1,220	0,309

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (31-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 6، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,309 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 6.

❖ التثبيثات الغير قابلة للإهتلاك

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة إدراج تمويل التثبيثات غير قابلة للإهتلاك.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة إدراج تمويل التثبيثات غير قابلة للإهتلاك.

الجدول (32-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	12,358	0,000

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-32) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق إدراج تمويل التثبيتات الغير قابلة للإهلاك، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,000 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق إدراج تمويل التثبيتات الغير قابلة للإهلاك.

❖ إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب نوع المؤسسة في طريقة إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات.

الجدول (1-33) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	1,935	0,161

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-33) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,161 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر نوع المؤسسة في إختيار طرق إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

الفرضية الثانية: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق تقييم التثبيتات، والتي بدورها تم تقسيمها إلى أربع فرضيات كما يلي:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التثبيتات العينية.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التثبيتات العينية.

الجدول (1-34) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الأولى تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	0,753	0,392

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-34) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم التثبيتات المعنوية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,392 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق تقييم التثبيتات العينية

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب ا حجم لمؤسسة في التثبيتات المعنوية.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التثبيتات المعنوية.

الجدول (1-35) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	1,369	0,251

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-35) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق تقييم التثبيتات المعنوية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,251 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق تقييم التثبيتات المعنوية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التثبيتات القابلة للتبادل.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التثبيتات القابلة للتبادل.

الجدول (1-36) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	0,040	0,843

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-36) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الحجم حول طرق تقييم التثبيتات القابلة للتبادل، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,843 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في اختيار طرق تقييم التثبيتات القابلة للتبادل.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التقييم اللاحق.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التقييم اللاحق.

الجدول (1-37) نتائج اختبار **anova** للفرضية الثانية تبعاً لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	2,151	0,152

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-37) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الحجم حول طرق تقييم اللاحق، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,152 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في اختيار طرق تقييم اللاحق.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق الإهلاك.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق الإهلاك.

الجدول (1-38) نتائج اختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعاً لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	0,090	0,780

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-38) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الحجم حول طرق الإهلاك، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار

بلغت و0,780 هي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق الإهتلاك.

الفرضية الثانية: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق تقييم المخزونات، والتي بدورها تم تقسيمها إلى فرضيات كما يلي:

H0: لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق تقييم الأولي للمخزونات.

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق تقييم الأولي للمخزونات.

الجدول (39-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	0,941	0,339

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (39-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم الأولي، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,339 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق تقييم الأولي.

H0: لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التقييم الأولي تكلفة المخزونات.

H1: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في التقييم الأولي تكلفة المخزونات.

الجدول (40-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	0,260	0,874

المصدر من إعداد الطالبين

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-40) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق متابعة المخزون، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,874 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق متابعة المخزون.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق متابعة تكلفة المخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق متابعة تكلفة المخزونات.

الجدول (1-41) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	0,160	0,692

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-41) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق متابعة المخزون، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,692 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق متابعة تكلفة المخزون.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق متابعة محاسبة المخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق متابعة محاسبة المخزونات.

الجدول (1-42) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 0H	33	1,487	0,232

المصدر من إعداد الطالبين

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-42) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير النوع حول طرق متابعة محاسبة المخزونات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,232 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق متابعة محاسبة المخزونات

الفرضية الثالثة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق تقييم المؤونات

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق تقييم المؤونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طرق تقييم المؤونات.

الجدول (1-43) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	0,295	0,591

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-43) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم المؤونات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,591 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق تقييم المؤونات.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة عرض حساب النتائج.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة عرض حساب النتائج.

الجدول (1-44) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير النوع

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG

0,943	0,005	33	الفرضية 1H
-------	-------	----	------------

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-44) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق عرض حساب النتائج، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,943 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض حساب النتائج.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

الجدول (1-45) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	1,613	0,213

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-45) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق عرض جدول سيولة الخزينة، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,213 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض جدول سيولة الخزينة.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة عرض قائمة المركز المالي.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة عرض قائمة المركز المالي.

الجدول (1-46) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
---------	----------------	--------	-----

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

0,658	0,199	33	الفرضية 1H
-------	-------	----	------------

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-46) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق عرض قائمة المركز المالي، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,658 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض قائمة المركز المالي.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 1.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 1.

الجدول (1-47) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	1,740	0,196

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-47) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 1، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,196 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 1.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 2.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 2.

الجدول (1-48) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

0,213	1,613	33	الفرضية 1H
-------	-------	----	------------

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-48) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 21، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,213 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 2.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 3.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 3.

الجدول (1-49) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	1,103	0,301

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-49) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 2، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,301 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 3.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 4

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 4

الجدول (1-50) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	1,103	0,301

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

0,823	0,051	33	الفرضية 1H
-------	-------	----	------------

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-50) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 4، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,823 وهي أكبر من 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 4.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 5.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 5.

الجدول (1-60) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG
الفرضية 1H	33	3,244	0,810

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-60) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 5، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,820 وهي أكبر من 0,05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 5.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية الحالة 6.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة تقييم الأهمية النسبية 6.

الجدول (1-61) نتائج إختبار anova للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	درجة الحرية DF	قيمة F	SIG

0,152	2,151	33	الفرضية 1H
-------	-------	----	------------

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-61) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق تقييم الأهمية النسبية في الحالة 6، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,152 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق عرض تقييم الأهمية النسبية للحالة 6.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة إدراج تمويل التثبيثات غير قابلة للإهلاك.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة إدراج تمويل التثبيثات غير قابلة للإهلاك.

الجدول (1-62) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية
0,943	0,005	33	الفرضية 1H

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-62) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق إدراج تمويل التثبيثات الغير قابلة للإهلاك، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0,943 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في إختيار طرق إدراج تمويل التثبيثات الغير قابلة للإهلاك.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 5 بالمئة بين المؤسسات حسب حجم المؤسسة في طريقة إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات.

الجدول (1-63) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

SIG	قيمة F	درجة الحرية DF	الفرضية

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

0,437	0,619	33	الفرضية 1H
-------	-------	----	------------

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-63) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الحجم حول طرق إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت و0,437 هي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر حجم المؤسسة في اختيار طرق إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

الفرضية الأولى: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق التقييم التثبيثات، والتي بدورها تقسم إلى الفرضيات التالية

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة للتثبيثات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة للتثبيثات.

الجدول (1-64) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	DF درجات الحركة	F	sig
H1	33	3.708	0.022

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-64) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق تقييم التثبيثات المعنوية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت و0.022 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق تقييم التثبيثات المعنوية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة للتثبيثات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة.

الجدول (1-65) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	df درجات الحركة	F	sig
---------	-----------------	---	-----

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

0.022	3.708	33	H1
-------	-------	----	----

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-65) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق تقييم التثبيثات المعنوية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.022 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق تقييم التثبيثات المعنوية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة.

الجدول (1-66) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثانية تبعا لمتغير الحجم

الفرضية	df درجات الحركة	F	sig
H1	33	1.139	0.349

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-66) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق تقييم إذا كان التثبيث قابل للتبادل عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.349 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق تقييم إذا كان التثبيث قابل للتبادل.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة.

الجدول (1-67) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	sig
H1	33	0.913	0.446

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-67) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق تقييم اللاحق التثبيتات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.446 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق تقييم اللاحق التثبيتات.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة.

الجدول (1-68) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	df درجات الحركة	F	sig
H1	33	2.842	0.45

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-68) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق إهلاك التثبيتات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.45 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق إهلاك التثبيتات.

الفرضية الثانية: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في

طرق التقييم المخزونات، والتي بدورها تنقسم للفرضيات التالية:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة للتقييم الأولي للمخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة للتقييم الأولي للمخزونات.

الجدول (1-69) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	sig

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

0.981	0.060	33	H1
-------	-------	----	----

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-69) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم التثبيثات العينية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.458 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق تقييم التثبيثات العينية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لطرق متابعة المخزون.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لطرق متابعة المخزون.

الجدول (1-70) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	df درجات الحركة	F	sig
H1	33	3.080	0.042

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-70) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق التقييم الأولي للمخزونات عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.042 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق التقييم الأولي للمخزونات.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لأنواع الجرد.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لأنواع الجرد.

الجدول (1-71) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
---------	-----------------	---	-----

0.717	0.453	33	H1
-------	-------	----	----

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-71) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق أنواع الجرد عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.717 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق أنواع الجرد.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم المخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم المخزونات.

الجدول (1-72) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.111	2.184	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-72) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق تقييم المخزون عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.111 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم المخزون.

الفرضية الثالثة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة

لتقييم المؤونات

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم المؤونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم المؤونات.

الجدول (1-73) نتائج إختبار **anova** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

sig	F	df درجات الحركة	الفرضية
-----	---	-----------------	---------

0.028	3.480	33	H1
-------	-------	----	----

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-73) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق تقييم المؤنات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.028 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم المؤنات.

الفرضية الرابعة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لطرق العرض والإفصاح، والتي بدورها تنقسم للفرضيات التالية:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم طريقة عرض حساب النتائج.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم طريقة عرض حساب النتائج.

الجدول (1-74) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.373	1.080	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-74) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق عرض حساب النتائج عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.458 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق عرض حساب النتائج.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

الجدول (75-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
H1	33	1.139	0.349

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (75-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق عرض جدول سيولة الخزينة، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.458 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق عرض جدول سيولة الخزينة.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم طريقة عرض قائمة المركز المالي

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم طريقة عرض قائمة المركز المالي

الجدول (76-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
H0	33	1.147	0.346

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (76-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق عرض المركز المالي عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.346 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق عرض المركز المالي.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية الحالة 1.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية الحالة 1.

الجدول (77-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	df درجات الحركة	F	sig
H0	33	0.968	0.421

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (77-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.421 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق الأهمية النسبية.

0H : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 2.

1H : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 2.

الجدول (78-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	df درجات الحركة	F	sig
H0	33	0.968	0.421

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (78-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق الأهمية النسبية 2 عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.421 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر قطاع النشاط في إختيار طرق تقييم الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 3.

1H: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 3.

الجدول (1-79) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.899	0.195	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-79) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.899 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 4.

1H: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 4.

الجدول (1-80) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.511	0.787	33	H0

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-80) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة

الإحصائية للإختبار بلغت 0.511 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 5.

1H: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 5.

الجدول (81-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
H1	33	0.152	0.928

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (81-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق الأهمية النسبية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.928 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 6.

1H: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 6.

الجدول (82-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
H1	33	1.135	0.351

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-82) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق الأهمية النسبية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.351 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

الفرضية الخامسة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لطرق تقييم العناصر الأخرى، والتي بدورها تنقسم الى الفرضيات التالية

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لإدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

1H: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لإدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

الجدول (1-83) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
H1	33	1.324	0.285

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-83) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.285 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لإدراج تمويل التثبيثات الغير قابلة للإهلاك.

1H: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لإدراج تمويل التثبيثات الغير قابلة للإهلاك.

الجدول (1-84) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير النشاط

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.957	0.104	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-84) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير قطاع النشاط حول طرق إدراج تمويل التثبيثات الغير قابلة للإهلاك، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.957 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق إدراج تمويل التثبيثات الغير قابلة للإهلاك.

الفرضية الأولى: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق التقييم التثبيثات، والتي بدورها تقسم إلى الفرضيات التالية:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

الجدول (1-85) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.458	0.889	33	H0

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-85) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم التثبيثات العينية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.458 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم التثبيثات العينية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

الجدول (1-86) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

الفصل الثاني الدراسة الميدانية لأثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.169	1.798	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-86) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم التثبيتات المعنوية، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.169 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم التثبيتات المعنوية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

الجدول (1-87) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.714	0.458	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-87) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم التثبيتات إذا كان التثبيت قابل للتبادل، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.714 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم التثبيتات إذا كان التثبيت قابل للتبادل.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة.

الجدول (1-88) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.536	0.742	33	H1

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-88) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم اللاحق عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.536 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم التقييم اللاحق.

الفرضية الثانية: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بالمئة بين المؤسسات حسب خصائصها في طرق التقييم المخزونات، والتي بدورها تنقسم للفرضيات التالية:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة للتقييم الأولي للمخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة للتقييم الأولي للمخزونات.

الجدول (1-89) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.651	0.552	33	H1

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-89) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم الأولي للمخزونات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.651 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم الأولي للمخزونات.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لطرق متابعة المخزون.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لطرق متابعة المخزون.

الجدول (90-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.866	0.243	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (90-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق متابعة المخزونات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.866 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق متابعة المخزونات.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لأنواع الجرد.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لأنواع الجرد.

الجدول (91-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.751	0.04	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (91-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول إختيار أنواع الجرد عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.751 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار أنواع الجرد.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم المخزونات.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم المخزونات.

الجدول (92-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
-----	---	-----------------	---------

0.010	4.462	33	H1
-------	-------	----	----

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-92) إلى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم المخزون عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.010 وهي أقل من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم المخزون.

الفرضية الثالثة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب قطاع نشاط المؤسسة لتقييم المؤونات.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم المؤونات.
H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم المؤونات.

الجدول (1-93) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعاً لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.930	1.48	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-93) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير عدد العمال حول طرق تقييم المؤونات، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.930 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق تقييم المؤونات.

الفرضية الرابعة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لطرق العرض والإفصاح، والتي بدورها تنقسم للفرضيات التالية:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم طريقة عرض حساب النتائج

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم طريقة عرض حساب النتائج

الجدول (94-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.891	0.206	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (94-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول إختيار جدول حساب النتائج عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.891 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق جدول حساب النتائج.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم طريقة عرض جدول سيولة الخزينة.

الجدول (95-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.797	0.340	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (95-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق عرض جدول السيولة الخزينة عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.797 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق عرض جدول سيولة الخزينة.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم طريقة عرض قائمة المركز المالي.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم طريقة عرض قائمة المركز المالي.

الجدول (96-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.506	0.796	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (96-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق عرض قائمة المركز المالي عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.506 وهي أبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق عرض قائمة المركز المالي.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية الحالة 1.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية الحالة 1.

الجدول (97-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.186	1.712	33	H1

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (97-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة

الإحصائية للاختبار بلغت 0.186 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 2.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 2.

الجدول (98-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
H0	33	2.859	0.053

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (98-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0.053 وهي أكبر 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 3.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 3.

الجدول (99-1) نتائج إختبار ANOVA للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

الفرضية	DF درجات الحركة	F	SIG
H0	33	0.373	0.733

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-99) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.733 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 4.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 4.

الجدول (1-100) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.773	0.673	33	H0

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-100) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.773 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 5.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 5.

الجدول (1-101) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية

0.145	1.935	33	H0
-------	-------	----	----

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-101) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.145 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 6.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لتقييم الأهمية النسبية 6.

الجدول (1-102) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.457	0.891	33	H0

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (1-102) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق الأهمية النسبية عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.745 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق الأهمية النسبية.

الفرضية الخامسة: توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لطرق تقييم العناصر الأخرى، والتي بدورها تنقسم الى الفرضيات التالية:

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لإدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لإدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

الجدول (103-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.274	1.359	33	H0

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (103-1) إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق إدراج العقود طويلة الأجل عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.274 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا نرفض الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق إدراج العقود طويلة الأجل.

H0 : لا توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لإدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

H1 : توجد فروقات معنوية عند مستوى 05 بين المؤسسات حسب عدد العمال المؤسسة لإدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل.

الجدول (104-1) نتائج إختبار **ANOVA** للفرضية الثالثة تبعا لمتغير عدد العمال

SIG	F	DF درجات الحركة	الفرضية
0.352	1.131	33	H0

المصدر من إعداد الطالبين

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول إلى عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير عدد العمال حول طرق إدراج تمويل التثبيتات الغير قابلة للإهلاك، عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لأن القيمة الدلالة الإحصائية للإختبار بلغت 0.352 وهي أكبر من 0.05، وعليه فإننا لا نقبل الفرضية الأكيدة يؤثر عدد العمال في إختيار طرق إدراج تمويل التثبيتات الغير قابلة للإهلاك.

المطلب الثاني المناقشة

في هذا المطلب سيتم مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق والمتعلق بنتائج الدراسة وهذا على أساس محاور الإستبيان

الفرع الأول تؤثر خصائص المؤسسات الإقتصادية في إختيار السياسات المحاسبية

بناءا على نتائج الإستبيان تم التوصل الى أن عبارة تؤثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية لاقت أقل تأييد ولقد أكد المستجوبون من خلال اجابتهم على عبارات الإستبيان أن خصائص المؤسسات لا تلعب دورا كبيرا في عملية اختيار السياسات المحاسبية، ونلاحظ أن عبارات المحور الأول قد لاقت تأييدا كبيرا من طرف عينة الدراسة لأنها تناولت الطرق والسياسات المتبعة في المؤسسات الإقتصادية فمثلا طرق إهلاك التثبيثات لاقت أكبر تأييد فمعظم أفراد العينة قاموا بإختيار طرق الإهلاك الخطي كسياسة مناسبة للإهلاك.

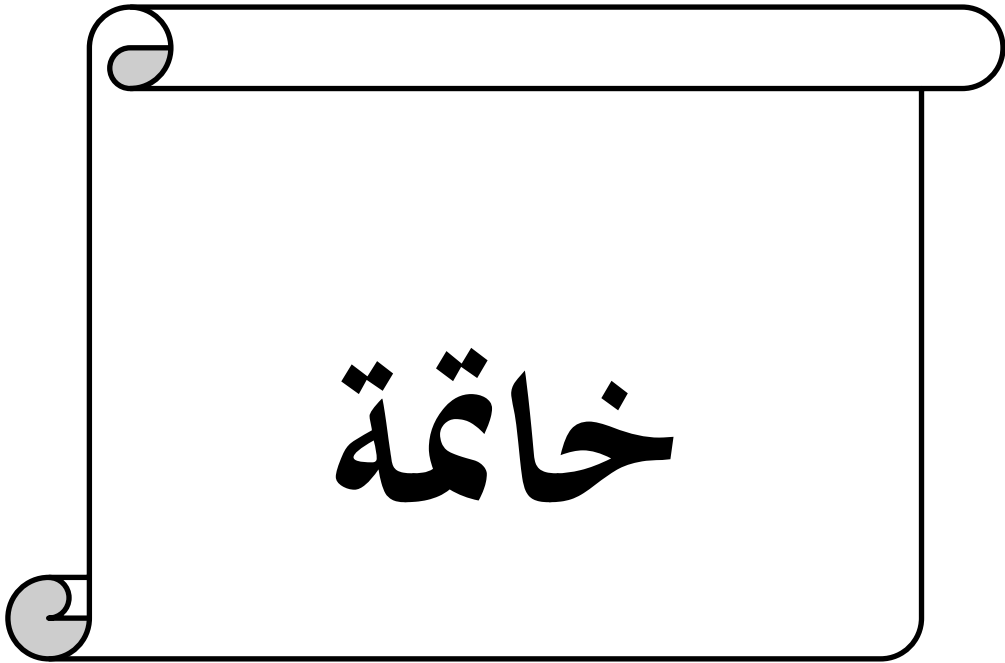
وفي الأخير نلاحظ أن الإجابات أغلبها تجلت في أن خصائص المؤسسات لا تؤثر بشكل كبير في اختيار السياسات المحاسبية.

الفرع الثاني العلاقة بين السياسات المحاسبية وخصائص المؤسسات الإقتصادية

بناءا على نتائج الإستبيان تم التوصل الى أن عبارة تؤثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية قد لاقت أقل تأييد، وهذا ما يفسر رفض الفرضية وقبول البعض منها من خلال اجابات أفراد العينة، ومنه تم التوصل الى أنه لا توجد علاقة كبيرة بين خصائص المؤسسات وعملية اختيار السياسات المحاسبية لأنه ليست كل الخصائص تؤثر في عملية الإختيار.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للدراسة الميدانية التي أجريت على عينة الدراسة المتمثلة في مهنيين (محاسب، رئيس مصلحة المحاسبة، رئيس قسم المحاسبة) وقد قسم إلى مبحثين الأول تناولنا فيه الطريقة والأدوات المستخدمة والمبحث الثاني تناولنا فيه نتائج الدراسة ومناقشتها، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة وهي: أثر خصائص المؤسسات في إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث حاولنا الإجابة عنها من خلال إجراء مقابلة شخصية مع مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.



خاتمة:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع أثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، حيث تطرقنا في الجزء النظري الى السياسات المحاسبية بشكل عام وتعرفنا على مفاهيمها الأساسية وبعض الدراسات السابقة ، وقد لا حضا وجود اختلافات في بعض النتائج المتوصل إليها لأنه أغلب الدراسات السابقة لم تدرس أثر خصائص المؤسسات قىء اختيار السياسات المحاسبية وإنما اكتفت فقط بالتطرق للعوامل والمحددات التي تحكم عملية اختيار السياسات المحاسبية ، وبتقصي آراء مجموعة من المهنيين لمعرفة وجهات نظرهم حول محاور دراستنا.

اختبار الفرضيات

من خلال ماتم عرضه سابقا وبهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات ولقد تم التوصل الى النتائج التالية:

الفرضية الأولى من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى والمتعلقة يؤثر نوع المؤسسة في اختيار السياسات المحاسبية فقد تحققت هذه الفرضية من خلال اجابات عينة الدراسة والمترجمة في نتائج اختبار انوفا تبعا للخصائص الديموغرافية للمؤسسات قيد الدراسة حيث كانت أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية والمتعلقة يؤثر حجم المؤسسة في اختيار السياسات المحاسبية فلم تتحقق هذه الفرضية من خلال اجابات عينة الدراسة والمترجمة في نتائج اختبار انوفا تبعا للخصائص الديموغرافية للمؤسسات قيد الدراسة حيث كانت أكثر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه نرفض الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة والمتعلقة يؤثر قطاع نشاط المؤسسة في اختيار السياسات المحاسبية فقد تحققت هذه الفرضية من خلال اجابات عينة الدراسة والمترجمة في نتائج اختبار انوفا تبعا للخصائص الديموغرافية للمؤسسات قيد الدراسة حيث كانت أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه نقبل الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة من خلال تحليل نتائج الفرضية الرابعة والمتعلقة يؤثر عدد العمال في المؤسسة في اختيار السياسات المحاسبية لم تتحقق هذه الفرضية من خلال اجابات عينة الدراسة والمترجمة في نتائج اختبار انوفا تبعا للخصائص الديموغرافية للمؤسسات قيد الدراسة حيث كانت أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه نرفض الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- ✓ تعتبر السياسات المحاسبية قواعد واجراءات إلزامية في المؤسسة تساهم بشكل فعال في إعداد القوائم المالية.
- ✓ توجد ثلاث محددات رئيسية تحكم عملية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية محددات تعاقدية، محددات تنظيمية، ومحددات بيئية.
- ✓ لا تؤثر خصائص المؤسسات بشكل كبير في عملية اختيار السياسات المحاسبية، لأن اختيار السياسات المحاسبية تحكمها عوامل اخرى وضعها الباحثون.
- ✓ إهلاك التثبيثات في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة وفقا لطريقة الإهلاك الخطي.
- ✓ تقييم تكلفة المخزونات في المؤسسات محل الدراسة وفقا لطريقة الوارد أولا الصادر أخيرا "FIFO".

التوصيات:

- بناء على الدراسة التي قمنا بها "أثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية" ومن خلال النتائج المتوصل إليها وبالاعتماد على الفرضيات تمكنا من وضع الاقتراحات والتوصيات التالية:
- ✓ ضرورة إتباع سياسات المحاسبية في الإدارة من أجل إعداد قوائم مالية تتصف بالمصداقية والشفافية.
 - ✓ تشجيع الباحثون والطلاب على البحث في المجال النظري للمحاسبة باعتباره إطار تصوريا ومرجعا يسهل الممارسة المحاسبية.
 - ✓ إزالة الغموض الذي يكتف كيفية اختيار السياسات المحاسبية من طرف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة وما توصلنا إليه من نتائج تبين لنا أنه يجب علينا التطرق لعدة مواضيع لذلك يمكننا طرح أهم الاقتراحات وهي

- ✓ دور تطبيق السياسة المحاسبية الفعالة في إعداد وتحليل القوائم المالية
- ✓ واقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المجلات والملتقيات.

1. أحمد قايد نور الدين و أ. سعيدي عبد الحليم، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13.
 2. بلعور سليمان، قطيب عبد القادر، محددات إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة غرداية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2019.
 3. حسن توفيق مصطفى، العوامل المؤثرة في إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة لعربي ابن مهدي أم البواقي، لجزائر، 2017.
 4. شناوي عبد الكريم، عقارب مصطفى، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيثات المادية والمعنوية، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية جامعة الوادي العدد التاسع، المجلد 2.
 5. شناوي عبد الكريم، عقارب مصطفى، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم التثبيثات المادية والمعنوية، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية جامعة الوادي العدد التاسع، المجلد 2.
 6. ماهر محمود رسلان، العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية، المجلد العلمية التجارة والتمويل، المجلد 12، العدد 2، جامعة 1992.
 7. هدى حافي، عامر الحاج، المعالجة المحاسبية لإعادة تقييم التثبيثات العينية، مجلة ابحاث اقتصاديه وادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 11، العدد1، 2017.
- المذكرات والأطروحات.
8. سليمان عتير، مرونة إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
 9. قطيب عبد القادر، العوامل المؤثرة على إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، 2017.
 10. محمد بغريش، محاسبة المخزون وأثرها على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010.
 11. نور هاني العشي، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في إختيار طريقة تقييم مخزونات، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.





جامعة 20 أوث 1955
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية معمقة



استمارة الإستهبان

السلام عليكم، تحية طيبة وبعد

سيدي الفاضل، سيدي الفاضلة

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بدراستنا لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وجباية معمقة، وذلك من خلال دراستنا موضوع بعنوان:

أثر خصائص المؤسسات في اختيار السياسات المحاسبية

نرجو منكم التكرم والإجابة على أسئلة الاستبيان وهذا لإعتماد الدراسة على إجاباتكم مع التأكيد على سرية المعلومات ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم واستجاباتكم

الطالبة:

-الواهم مصباح أنفال

-شلف أيمن

الأستاذ المشرف :

-مزياني نور الدين

❖ يرجى وضع اشارة X في الخانة التي تعبر عن الاجابة التي تختارها.

القسم الأول: أسئلة ومعلومات شخصية حول المستجوب والمؤسسة قيد الدراسة

أولاً: معلومات حول المستجوب

العمر: اقل من 35- 45- 5- أكثر من 5

المؤهل العلمي: ليسانس ماس ماجستير دكتوراه

المسمى الوظيفي: محاسب رئيس مصلحة المحاسبة مدير المالية والمحاسبة

رئيس قسم المحاسبة

الاقدمية: اقل من 5 سنوات 5-10 11-15 أكثر من 15 سنة

ثانياً: معلومات عامة حول المؤسسة

نوع المؤسسة: عامة خاصة مختلطة

حجم المؤسسة: مصغرة صغيرة متوسطة كبيرة

طبيعة المؤسسة: خدماتية إنتاجية تجارية فلاحية

عدد العمال: من 01-09 من 10-199 من 200-499 أكثر من 500 عامل

القسم الثاني: أسئلة الإستبيان

المحور الأول: معلومات حول طبيعة السياسات المعتمدة في مؤسستكم

1. طرق تقييم التثبيثات:

التقييم الأولي:

1. التثبيثات العينية

تكلفة الإنجاز

تكلفة الشراء

2. التثبيثات المعنوية:

تكلفة الإنجاز تكلفة الشراء

3. إذا كان التثبيت قابل للتبادل:

القيمة العادلة القيمة المحاسبية للأصل

التقييم اللاحق:

نموذج التكلفة التاريخية نموذج القيمة العادلة

➤ طرق إهلاك التثبيتات:

إهلاك خطي إهلاك متناقص إهلاك متزايد

2. طرق تقييم المخزونات

➤ التقييم الأولي لتكلفة المخزونات

التكلفة قيمة إنجازها الصافية أيهما أقل

➤ طرق متابعة محاسبة المخزونات

تكلفة الشراء تكلفة الإنتاج قيمة إنجازها الصافية أيهما أولاً

➤ أنواع الجرد

طريقة الجرد الدائم طريقة الجرد المتناوب

➤ تقييم المخزون السلعي

طريقة الوارد أولاً صادر أخيراً طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً

طريقة التكلفة الوسطية المرجحة

3. طرق تقييم المؤنات:

شروط إدراج المؤنات في الحسابات

عندما يكون للمنشأة إلتزام رهن (ضمن / قانوني) ناتج عن حدث ماضي

عندما يكون من المحتمل خروج موارد أمراً ضرورياً لإضفاء هذا الإلتزام

عندما لا يمكن تقدير هذا الإلتزام تقديراً موثقاً به

4. طرق العرض والإفصاح:

➤ طريقة عرض حساب النتائج

حساب النتائج حسب الطبيعة حساب النتائج حسب الوظيفة

➤ طريقة عرض جدول سيولة الخزينة

الطريقة المباشرة (تفضيلية) الطريقة الغير مباشرة (بديلة)

➤ قائمة المركز المالي

عرض حسابات الدورة المالية عرض حسابات الدورة السابقة

الأهمية النسبية:

المقادير الأساسية التي يجب إستخدامها لدراسة الأهمية النسبية:

(1 مقارنة كل بند أو جزء من بنود أو إجراء قائمة الدخل

قيمة صافي الدخل للسنة الجارية

متوسط صافي الدخل للسنوات ال 5 الماضية

(2 مقارنة كل بند أو مجموعة من البنود أو مجموعات قائمة المركز المالي بإحدى القيمتين

الآتيتين:

إجمالي صافي الأصول إجمالي المجموعة التي يقع فيها البند

(3 مقارنة بنود أو أجزاء قائمة التدفق المالي بإحدى القيمتين الآتيتين:

صافي الزيادة أو النقص في الأحوال خلال المدة المحاسبية

مقدار النقدية أو رأس المال العامل

✓ الإرشادات التي ينبغي إتباعها عند تحديد الأهمية النسبية لبند أو جزء أو

مجموعة معينة

(1 تعتبر القيمة ذات أهمية نسبية إذا كان تعادل أو تزيد عن 10 بالمئة من قيمة الأساس

الملائم

نعم لا

(2 لا تعتبر القيمة ذات أهمية نسبية إذا كان تعادل أو تقل عن 05 بالمئة من قيمة الأساس

الملائم

نعم لا

(3 إذا كانت القيمة تقع بين 5 و 10 بالمئة من قيمة الأساس الملائم فإن الأهمية النسبية

تصبح خاضعة للتقدير المهني في ضوء الظروف القائمة

نعم لا

5. طرق تقييم العناصر الأخرى:

➤ إدراج أعباء ومنتجات العقود طويلة الأجل في الحسابات

طريقة التقديم طريقة الإتمام

➤ إدراج تمويل التثبيتات غير قابلة للإهلاك

طريقة الإهلاك المتناسب طريقة الإهلاك الخطي

المحور الثاني: محددات إختيار السياسات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول المحددات التعاقدية						
1	تختار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية التي تسمح لها بتعظيم المكافآت المخصصة لها (مرتبات، حوافز مالية وعينية ...)					
2	تختار الإدارة الطرق والسياسات المحاسبية من أجل الوفاء بشروط الاستدانة (عقود القروض)					
3	تعارض المصلحة بين المؤسسات والمساهمين من أجل البقاء لمدة أطول في الإدارة وتحقيق أداء جيد					
البعد الثاني: المحددات التنظيمية						
1	تعرض الإدارة على إختيار سياسات محاسبية التي تسمح بإظهار مستويات					

					منخفضة من الربح وبالتالي تخفيض العبء الضريبي	
					عند تطبيق سياسة محاسبية لمؤسسة معينة يجب الإطلاع على معيار التنبؤ الذي يساهم في توفير معلومات مفيدة لأصحاب المصلحة وذلك من خلال قدرته على التنبؤ بالأحداث المستقبلية	2
					يؤثر النظام الاقتصادي المتبع المتأثر بالقوى السياسية على السياسات المحاسبية المطبقة مما يؤدي الى تأثر أصحاب المصالح داخل المؤسسة	3
					تتأثر السياسات المحاسبية بالظروف والعوامل السياسية	4
					إختيار سياسات وطرق محاسبية منخفضة للربح من أجل تقادي التكاليف السياسية والحوال على بعض المزايا	5
البعد الثالث: المحددات البيئية						
					تختلف السياسات المحاسبية باختلاف البيئية المجتمع لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وظروف المجتمع عند بناءها	1
					تلعب العوامل البيئية المرتبطة بالممارسات المحاسبية دورا قرار اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية	2
					يفرض السوق المالي على المؤسسة محددات لإختيارها للطرق والسياسات المحاسبية قد تكون من أجل شراء الشركة بقيمة منخفضة او زيادة قيمة الأسهم المعروضة للإكتتاب	3

					يأخذ المديرون بعين الإعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة عند إختيار الطرق والسياسات المحاسبية	4
--	--	--	--	--	--	---

التكرارات المحور الثاني

البعد الأول

العبرة الأولى

	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulative Percent
MG	2	5,9	5,9	5,9
MH	3	8,8	8,8	14,7
G				
Valid MD	2	5,9	5,9	20,6
M	15	44,1	44,1	64,7
MH	12	35,3	35,3	100,0
Total	34	100,0	100,0	

العبرة الثانية

	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulative Percent
MH	4	11,8	11,8	11,8
G				
Valid MD	5	14,7	14,7	26,5
M	16	47,1	47,1	73,5
MH	9	26,5	26,5	100,0
Total	34	100,0	100,0	

العبارة الثالثة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
MH	4	11,8	11,8	11,8
G	12	35,3	35,3	47,1
Valid M	13	38,2	38,2	85,3
MH	5	14,7	14,7	100,0
Total	34	100,0	100,0	

البعد الثاني

العبارة الأولى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
MG	2	5,9	5,9	5,9
MH	4	11,8	11,8	17,6
Valid G	6	17,6	17,6	35,3
MD	9	26,5	26,5	61,8
M	13	38,2	38,2	100,0
Total	34	100,0	100,0	

العبارة الثانية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

Valid	MH	1	2,9	2,9	2,9
	G				
	MD	10	29,4	29,4	32,4
	M	14	41,2	41,2	73,5
	MH	9	26,5	26,5	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

العبارة الثالثة

	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	MH	1	2,9	2,9
	G			
	MD	5	14,7	14,7
	M	11	32,4	32,4
	MH	17	50,0	50,0
	Total	34	100,0	100,0

العبارة الرابعة

	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	MH	2	5,9	5,9
	G			
	MD	2	5,9	5,9
	M	18	52,9	52,9
	MH	12	35,3	35,3

Total	34	100,0	100,0
-------	----	-------	-------

العبارة الخامسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
MG	3	8,8	8,8	8,8
MH	6	17,6	17,6	26,5
G				
Valid MD	5	14,7	14,7	41,2
M	8	23,5	23,5	64,7
MH	12	35,3	35,3	100,0
Total	34	100,0	100,0	

البعد الثالث

العبارة الأولى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
MH	1	2,9	2,9	2,9
G				
Valid MD	7	20,6	20,6	23,5
M	14	41,2	41,2	64,7
MH	12	35,3	35,3	100,0
Total	34	100,0	100,0	

العبارة الثانية

	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulative Percent
MH G	2	5,9	5,9	5,9
MD	7	20,6	20,6	26,5
M	14	41,2	41,2	67,6
MH	11	32,4	32,4	100,0
Total	34	100,0	100,0	

العبارة الثالثة

	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulative Percent
MH G	1	2,9	2,9	2,9
MD	10	29,4	29,4	32,4
M	17	50,0	50,0	82,4
MH	6	17,6	17,6	100,0
Total	34	100,0	100,0	

العبارة الرابعة

	Frequen cy	Percen t	Valid Percent	Cumulative Percent
MH G	5	14,7	14,7	14,7
MD	5	14,7	14,7	29,4
M	11	32,4	32,4	61,8

MH	13	38,2	38,2	100,0
Total	34	100,0	100,0	

الملحق 03: معامل ألفا كرونباخ للمحاور

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,773	12

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,687	3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,666	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,578	4

الملحق 04: معامل الارتباط للمحور الثاني

Correlations

البعد الأول	Bx1	Bx2	Bx3
Pearson			
Bx1 Correlation	1	,466**	,474**
Sig. (2-tailed)		,006	,005

	N	34	34	34
Bx2	Pearson			
	Correlation	,466**	1	,331
	Sig. (2-tailed)	,006		,056
	N	34	34	34
Bx3	Pearson			
	Correlation	,474**	,331	1
	Sig. (2-tailed)	,005	,056	
	N	34	34	34

Correlations

البعد الثاني		By1	By2	By3	By4	By5
By1	Pearson					
	Correlation	1	,070	,060	,159	,549**
	Sig. (2-tailed)		,696	,737	,368	,001
	N	34	34	34	34	34

By2	Pearson	,070	1	,344*	,483**	,393*
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,696		,046	,004	,022
	N	34	34	34	34	34
By3	Pearson	,060	,344*	1	,329	,241
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,737	,046		,057	,170
	N	34	34	34	34	34
By4	Pearson	,159	,483**	,329	1	,345*
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,368	,004	,057		,045
	N	34	34	34	34	34
By5	Pearson	,549**	,393*	,241	,345*	1
	Correlation					
	Sig. (2-tailed)	,001	,022	,170	,045	
	N	34	34	34	34	34

Correlations

	البعد الثالث	Bz1	Bz2	Bz3	Bz4
Bz1	Pearson	1	,247	,170	,279
	Correlation				

	Sig. (2-tailed)		,159	,336	,111
	N	34	34	34	34
	Pearson				
	Correlation	,247	1	,270	,446**
Bz2	Sig. (2-tailed)	,159		,122	,008
	N	34	34	34	34
	Pearson				
	Correlation	,170	,270	1	,099
Bz3	Sig. (2-tailed)	,336	,122		,578
	N	34	34	34	34
	Pearson				
	Correlation	,279	,446**	,099	1
Bz4	Sig. (2-tailed)	,111	,008	,578	
	N	34	34	34	34